الأمم المتحدة

A/69/PV.48

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٤٨**

الثلاثاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

تقرير الأمين العام (A/69/228)

مذكرتان من الأمين العام (A/69/164 و A/69/171)

(أ) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

(ب) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية

(ج) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

(د) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود

مشروع القرار (A/69/L.14)

(هـ) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

(و) التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى

مشروع القرار (A/69/L.8)

(ز) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

مشروع القرار (A/69/L.13)

(ح) التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية

(ط) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

(ي) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

(ك) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

مشروع القرار (A/69/L.11)

(ل) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

(م) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

(ن) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(س) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

مشروع القرار (A/69/L.9)

(ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

(ف) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

مشروع القرار (A/69/L.16)

(ص) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

(ق) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

(ر) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي

(ش) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

(ت) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

مشروع القرار (A/69/L.15)

(ث) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون

مشروع القرار (A/69/L.12)

(خ) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

(ذ) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة

مشروع القرار (A/69/L.10)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نواصل عملنا، أود أن أبلغ الأعضاء أنه بالنسبة للبندين الفرعيين (ك) و (ت) من البند ١٢٣ من جدول الأعمال، المعنونين على التوالي ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي“، و”التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“، فإن النظر في مشروعي القرارين A/69/L.11 و A/69/L.15 تأجل إلى موعد لاحق لإتاحة الفرصة لمقدمي مشروعي القرارين لإجراء المزيد من المشاورات.

بيان من الرئيس

لقد كانت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جهات فاعلة هامة في منطقة كل منها على مدى سنوات عديدة. وكما هو واضح ومعترف به في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن التعاون الإقليمي جانب هام من عمل الأمم المتحدة. يبين تقرير الأمين العام (A/69/228) كيف أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يؤدي الآن دوراً بالغ الأهمية في كل مجال تقريباً من مجالات ولاية المنظمة. وعلى وجه الخصوص، يبرز التقرير عمق التعاون الذي تحقق بين الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين عبر النطاق الكامل لمجالات الولاية، من تقديم المساعدات الإنسانية وصون السلام والأمن الدوليين إلى التنمية وحماية حقوق الإنسان.

إن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في عالم اليوم هي في الواقع معقدة ومتعددة الأبعاد، ولا تستطيع المنظمة بمفردها التعامل مع معظمها بنجاح. وعلاوة على ذلك، هناك زيادة في مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول في الشؤون الدولية. في هذه الأوقات المتغيرة، يحتلّ الدور الفريد الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة بعض من أكثر المشاكل استمرارا أهمية كما في أي وقت مضى. تتنوّع هذه المنظمات،

ولها نهج وهياكل وأولويات متمايزة. يمكن للمجتمع الدولي عموماً أن يستفيد كثيراً من زيادة التفاعل والتنسيق بين تلك المنظمات والأمم المتحدة في تنفيذ ولاية كل منها. إن تعزيز الشراكات أمر استراتيجي من أجل تعزيز مبادئ المزايا النسبية والتكامل وتقاسم الأعباء.

إن للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية سجل أعمال مشهود به في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، اتخذت الجمعية العامة خطوات استباقية لتعزيز هذه الشراكات من خلال عدد من المبادرات. فقد أنشأت نحو ٢٥ من مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حتى الآن علاقات تعاون رسمية مع الأمم المتحدة. وإنني على اقتناع بالأهمية البالغة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع تلك المنظمات، وهو الأمر الذي يعد أحد أولوياتي الرئيسية في دورة الجمعية العامة هذه. وفي الواقع، يسعدني أن ألاحظ أن دعم هذا التعاون قد اكتسب زخماً وأهمية في الآونة الأخيرة.

وفيما نصوغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تحتل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية موقعاً فريداً يمكّنها من المساهمة ودعم أعمال الأمم المتحدة في هذه العملية. ففي مجال السلام والأمن، تحتلّ المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بوضوح وضعاً يمكّنها من فهم الأسباب الجذرية وديناميات المسائل في مناطقها، في حين أنها تمتلك في الكثير من الأحيان معرفة أعمق بالأطراف المعنية. تلك الخبرة بالغة الأهمية في منع نشوب النزاعات، والوساطة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفي جهود بناء السلام. يمكن للمعرفة المتخصصة التي تتمتع بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤدّي أيضاً دوراً أساسياً في تقديم المساعدة الإنسانية، وتعزيز التنمية والنهوض بالهياكل الأساسية الحيوية.

هناك العديد من الأمثلة على التعاون الناجح مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي يمكن أن نستفيد منها، بما في ذلك من القارة الأفريقية التي يقع بلدي فيها. بالنسبة لأفريقيا، الشراكات مع الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن هي بعض من أبرزها. أسفرت الجهود التعاونية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في السودان والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى بالفعل عن بعض النتائج الإيجابية. ومؤخراً، اضطلعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ببعثة مشتركة للاستجابة للحالة في بوركينا فاسو. كما تتضح فوائد هذا التعاون من إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وينطبق الشيء نفسه على صياغة خطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، التي من المتوقع أن ترسم الرؤية الاستراتيجية وخطة العمل لأفريقيا على مدى خمسين عاماً من أجل التحول الاقتصادي والاجتماعي.

وخارج أفريقيا، أقامت رابطة أمم جنوب شرق آسيا شراكة قوية مع الأمم المتحدة، بفضل الالتزام الفعال من جانب الشريكين، ولا سيما في سياق الشراكات الشاملة. وتعمل الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة أيضاً على وضع استراتيجية لجهود التنسيق المستقبلي، باعتماد عدد من الأولويات المواضيعية المشتركة، بما في ذلك تغير المناخ والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما اعتمدت الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي مصفوفة بشأن الأنشطة المشتركة التي سوف تكون بمثابة دليل للتعاون الفعال خلال فترة السنتين المقبلة.

تلك الخبرات، إلى جانب العديد من الأمثلة الأخرى، يمكن أن تقدم دروساً مفيدة بشأن الكيفية التي يمكن بها إقامة شراكات في المستقبل بحيث يمكن التنبؤ بها ويعزز بعضها بعضاً. وفي رأيي، تشمل تلك الدروس، أولاً، احترام الملكية الإقليمية وتحديد الأولويات، وثانياً، التطبيق المرن والمبتكر لمبدأ التبعية، وثالثاً، الاحترام المتبادل والتقيد بمبدأ الميزة النسبية، ورابعاً، تقسيم للعمل يقوم على أساس التكامل.

ومن الضروري أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز شراكاتها مع الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي باعتبار ذلك وسيلة لتنفيذ ولايات المنظمة والأهداف العامة الواردة في الميثاق. تلك الجهود ينبغي أن تأخذ في الاعتبار السمات الخاصة لكل منطقة، وولايات وأهداف المنظمات المعنية ومصالح الدول الأعضاء.

ويجب أن نتخذ الخطوات الهامة التالية: أولاً، العمل على توثيق التعاون بين الأمانة العامة والمنظمات الإقليمية من أجل استكشاف سبل إقامة شراكات أكثر استجابة؛ ثانياً، تعزيز المشاورات بين أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؛ وثالثاً، المعالجة الفعالة والمنهجية لمسألة التمويل المرن والمستدام والذي يمكن التنبؤ به من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، بإذن من مجلس الأمن. وخارج إطار التعاون مع الأمم المتحدة، يمكن للجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية أيضاً أن تستفيد كثيراً من تعزيز الشراكة وتبادل الخبرات فيما بينها.

ومع وجود العديد من قصص النجاح التي يمكن الاستفادة منها، فهذا هو الوقت المناسب لاستكشاف السبل الكفيلة بمواصلة الاستفادة من فوائد تعزيز شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. في هذا السياق، يسرني أن أبلغ الجمعية أنني سأعقد في أيار/مايو ٢٠١٥ مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأناشد جميع الأعضاء الاشتراك في تلك المناسبة، التي ستتيح فرصة لدراسة النجاحات السابقة مع إرساء الأسس لبذل جهود تعاونية مثمرة في المستقبل.

أعطي الكلمة الآن للسيد راندي بيل، مدير شعبة مركز البيانات الدولي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ليقدم تقرير اللجنة التحضيرية.

السيد بيل (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية في إطار البند الفرعي من جدول الأعمال ”التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“. كما يسرني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الأمين التنفيذي، السيد لاسينا زيربو، نظرا لمشاركته حاليا في التمرين الميداني المتكامل ٢٠١٤، الذي يجري على قدم وساق في الأردن. وحينما يستكمل التمرين الميداني ٢٠١٤، سيمثل أكبر وأشمل تمرين على التفتيش الموقعي نجريه في التاريخ. وسأتناول ذلك النشاط الهام بالمزيد من التفصيل لاحقا.

لقد عملت الأمم المتحدة بشكل دؤوب على صون السلام والأمن الدوليين من خلال العمل الجماعي. وما انفك الحد من تهديد أسلحة الدمار الشامل من خلال تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح المتعددة الأطراف، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يشكل جزءا بالغ الأهمية في هذه الجهود. ويكتسي التعاون الفعال والمستمر فيما بين الدول وبين الدول والمنظمات الدولية أهمية حيوية لإحراز النجاح في النهوض بهذه الأهداف.

ومنذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، ظلت الأمم المتحدة تدعم باستمرار تنفيذها الفعال وتقدمها المستمر صوب بدء نفاذها. وكانت قيادة الأمين العام بان كي-مون بشأن المعاهدة عاملا أساسيا في تعزيز الهياكل الأمنية التعاونية التي تعزز السلام والاستقرار الدوليين ووطدت المعاهدة باعتبارها نقطة التفاف حول نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ويشكل مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة (A/69/L.15) تجسيدا لأهمية ذلك التعاون. وهو ضروري إذا أردنا أن نحقق

الهدف الدولي الطويل الأمد المتمثل في بناء عالم خال من تهديد الأسلحة النووية.

إنني أمثل المنظمة التي تتمثل مهمتها في وضع حد لتفجيرات التجارب النووية بصورة نهائية، أيا كان من يجريها ومكان إجرائها – وهو هدف ظل مدرجا في جدول الأعمال الدولي لأكثر من ستة عقود. وخلال الحرب الباردة، دفع التنافس الاستراتيجي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية العلماء والفنيين إلى استحداث أسلحة أصغر وأكبر قدرة على التدمير، يمكن إيصالها بواسطة الطائرات القاذفة والقذائف على اختلاف أنواعها، وبعضها كان يحمل عدة رؤوس حربية. وجعل استحداث تلك المنظومات المتطورة للأسلحة من الضروري وضع برامج واسعة للتجارب النووية بغية المصادقة على تصاميم الرؤوس الحربية ووسائل إيصالها. وبين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٠، أجري أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة نووية، بمعدل قارب ٥٠٠ تجربة لكل عقد من الزمان. ومع ذلك، فإن ابرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتوطيد المستمر للقواعد العالمية المناهضة للتجارب النووية جعلا أعادا تقريبا ذلك الإرث الخطير للحرب الباردة إلى غياهب التاريخ.

ومع ذلك، لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد حيز التنفيذ. والأخبار الطيبة هي أن المعاهدة تحرز نجاحا. فقد أثبت نظام التحقق قدرات على كشف تفجيرات نووية تعادل شدتها نذرا يسيرا من قوة التجربة الأولى لسلاح نووي التي جرت في الصحراء بالقرب من ألاموغوردو في تموز/يوليه ١٩٤٥. ويدين المجتمع الدولي بشدة أي انتهاك لهذه القواعد اليوم، كما كان الحال في جميع التجارب النووية التي أعلنتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – وهي الدولة الأولى التي تجري تجربة نووية في هذه الألفية.

وبتوقيع ١٨٣ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومصادقة ١٦٣ دولة عليها، تشكل المعاهدة أكبر الصكوك من حيث عدد الأطراف في مجالها. واكتملت نسبة ٩٠ في المائة تقريبا من نظام المعاهدة للتحقق، مما يجعل لها تأثيرا عالميا حقا. وبالرغم من ذلك، لا بد أن تصدق على المعاهدة دول المرفق ٢ الثمان المتبقية لكي تدخل المعاهدة حيز التنفيذ. وبدون حظر ملزم قانونا للتجارب النووية ويمكن التحقق منه بشكل فعال، لن يكون لدى المجتمع الدولي ما يضمن عدم العودة إلى حقبة إجراء التجارب النووية بلا هوادة، مما سيكون له تداعيات كارثية على الاستقرار الإقليمي والسلام والأمن الدوليين.

ويجب إسدال الستار على الفصل الأخير من التجارب النووية بتدوين المعاهدة في القانون الدولي. وعلينا أن نضع حدا نهائيا لها. فقد علمنا التاريخ أن تدابير الوقف الاختياري غير كافية. وبين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١، التزمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بوقف اختياري لتجارب الأسلحة النووية. وأدى انهيار في مفاوضات حظر التجارب النووية وارتفاع حدة التوترات الجغرافية – السياسية إلى إجراء القوتين العظميين عددا من التجارب نووية في عام ١٩٦١ يفوق عدد ما أجرته منها طوال العقد السابق بأكمله.

وبدون نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا يوجد حاجز قانوني قوي لمنع استئناف التجارب النووية الجامحة التي من المحتمل أن تؤدي إلى سباق جديد للتسلح، لا مفر من أنه سيشمل أطرافا أكثر مما كانت عليه خلال الحرب الباردة. ومن شأن ذلك أن يحدث زيادة دراماتيكية في التوترات وعدم الاستقرار في النظام الدولي. ويجب ألا نسمح بحدوث ذلك. ونحن، بوصفنا منظمة، نبذل كل الجهود للتمكن من منع حدوث نتائج كهذه. وكما ورد في استراتيجية اللجنة التحضيرية لمنتصف المدة ٢٠١٤-٢٠١٧، فإننا نركز على مهمتين شاملتين هما: إنشاء نظام ذي مصداقية وموثوقية للتحقق وتقديم الدعم والتحضير لبدء نفاذ المعاهدة.

ويسرني أن أفيد بأنه في العامين الماضيين منذ أن خاطب الأمين التنفيذي السابق الجمعية العامة (انظر A/67/PV.40)، أُحرز تقدم هام في تطوير نظام المعاهدة للتحقيق. وشارفت اللجنة التحضيرية على استكمال ولايتها. وأسفر العمل الجدي لمجموعة صغيرة ولكنها عازمة من الأشخاص عن أن يقترب نظام المعاهدة للتحقق من الجهوزية الكاملة. وحتى الآن، توجد ٢٧٨ محطة مرخصة في نظام الرصد الدولي و٤٠ محطة أخرى منشأة أو قيد التشييد، مما يجعل نظام التحقق مكتملا بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا. والأمر المهم أننا تجاوزنا نسبة ٩٠ في المائة لتوافر البيانات في النصف الأول من عام ٢٠١٤. ويقوم مركز البيانات الدولي–الشعبة التي أتولى رئاستها–بمعالجة البيانات المسجلة في محطات الرصد وتحليلها بشكل مستمر. ويجري تبادل هذه البيانات مع ١ ٣٠٠ مؤسسة في ١٢٠ بلدا بطريقة شاملة للجميع وديمقراطية وشفافة وغير تمييزية، وبالتالي تعزيز الثقة بالنظام ومصداقيته وبياناته. وإلى جانب مواصلة إنشاء محاطات النظام الدولي للرصد والمصادقة عليها، يواصل مركز البيانات الدولي تعزيز قدراته، مما أسفر عن تقليص عتبات الكشف عن الحوادث التي تقع على نطاق العالم.

وخصصت الدول الأعضاء استثمارات هائلة للنظام. فلم تستثمر الدول الأعضاء بليون دولار تقريبا فحسب، بل استثمرت أيضا بصورة جماعية وقت آلاف العلماء والخبراء وطاقتهم وفكرهم. ومن الضروري حماية تلك الاستثمارات. وعلاوة على ذلك، من الأهمية الجوهرية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي الإقرار بأهمية استمرار عمليات النظام الدولي للرصد ومركز البيانات الدولي من أجل تحسين عملية تقديم المعلومات والمنتجات والخدمات.

إن الحفاظ على الاستعداد للرد في الوقت المناسب على الحوادث المريبة يدعم بصورة مباشرة الهدف الشامل المتعلق بتحقيق بدء نفاذ المعاهدة. وبعبارة أخرى، فإن مواصلة إظهار فعالية وكفاءة قدرات نظام التحقق على الكشف يدل على القيمة المضافة التي توفرها تلك المعاهدة للدول المصدقة عليها فضلا عن الدول التي تنظر في التصديق عليها.

وقد اتضح ذلك من أداء النظام فيما يخص الكشف عن التجارب النووية التي أعلنت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت مساحة إهليلج الخطأ المحدد للمنطقة التي جرت فيها التجارب ٨٨٠ كيلومترا مربعا تقريبا، في حين أن الدقة المتزايدة لنظامنا سمحت لنا في عام ٢٠١٣ بتضييق منطقة التجارب لتصبح ١٨١ كيلومترا مربعا فقط، أي أنها تدخل تماما في نطاق مساحة الألف كيلومتر مربع التي تنص عليها المعاهدة لإجراء تفتيش موقعي. وبالإضافة إلى ذلك، يتطابق تحليل غازات الزينون التي كشفت عنها محطة الغازات الخاملة التابعة لنظام الرصد الدولي في اليابان بعد ٥٥ يوما من التجربة النووية، التي أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجرائها في عام ٢٠١٣، مع انبعاث غازات مؤخرا من موقع التجارب هذا. وحتى في ظل القوة التفجيرية التقديرية الصغيرة نسبيا، كشفت ٩٤ محطة لرصد الاهتزازات ومحطتان للرصد دون السمعي ضمن نظام الرصد الدولي عن حادث عام ٢٠١٣. واستُخدمت ٨٨ محطة من تلك المحطات في تحديد موقع الحادث. وكلما زاد عدد المحطات المستخدمة في تحديد المواقع، تراجعت مساحة إهليلج الخطأ، وأدى ذلك إلى تزايد احتمال نجاح أي تفتيش موقعي.

وكما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، يجري تحقيق تقدم مستمر أيضا في مجال التفتيش الموقعي، وهو التدبير النهائي من تدابير التحقق بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن بصدد بلوغ هدفنا الاستراتيجي المتمثل في تحقيق الجاهزية للتفتيش الموقعي عند دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وفي الوقت الذي أتكلم فيه، تجري محاكاة التفتيش الموقعي الكاملة الثانية، التمرين الميداني المتكامل ٢٠١٤، على

شواطئ البحر الميت في الأردن. وهذا التمرين هو تمرين غير مسبوق من نواح عدة. حيث جرى شحن ما يناهز ١٥٠ طنا من المعدات إلى الأردن، وسافر أكثر من ٢٠٠ خبير من جميع أنحاء العالم للمشاركة في الحدث. ولا يمكن القيام بتمرين بهذا الحجم إلا من خلال تضافر الجهود على نطاق المنظمة بأكملها. وأود أيضا أن أسلط الضوء على أن هذا المشروع الضخم لم يكن ليتحقق لولا الدعم الحاسم للأردن، ولولا تبرعات الدول الأعضاء بالمعدات والخبرات، وقرار الدول الأعضاء تقديم أكثر من ١٠ ملايين دولار للتمرين.

وعندما يتم الجمع بين نظام الرصد الدولي ونظام تفتيش موقعي فعال، لن يكون أي منتهك محتمل واثقا من إمكانية عدم اكتشاف أي تجربة نووية. وأثبتنا أن المعاهدة قابلة للتحقق من خلال نظام رصد دولي كفء وفريد من نوعه ويمكن الوثوق به. وقد أنشأنا نظام ردع يوفر للدول الطمأنينة.

ومن أجل ضمان أن يظل نظام التحقق مناسبا لمقتضى الأحوال، يجب علينا أيضا أن نسعى جاهدين لتحديد التطورات العلمية والتكنولوجية الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على عملياته المستقبلية. ونحن نسعى إلى تعزيز علاقتنا مع المجتمع العلمي الأوسع من خلال المؤتمرات العلمية والتكنولوجية، التي يتم تنظيمها للعلماء والخبراء الممثلين لمجموعة واسعة من التخصصات ذات الصلة برصد التجارب النووية. وتستقطب المؤتمرات مشاركين من الوكالات الوطنية المشاركة في أعمال منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك منتمين إلى المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث المستقلة. كما يشارك أعضاء من السلك الدبلوماسي، ووسائط الإعلام الدولية والمجتمع المدني أيضا بنشاط. وعقدت أربعة مؤتمرات كهذه حتى الآن في فيينا، وسيعقد المؤتمر القادم خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥.

إننا ندرك القيمة الحقيقية للاستثمار الذي عُهد به إلينا. وكمنظمة تقف في طليعة المعارف العلمية والتكنولوجية، فإننا عازمون على إطلاع دولنا الأعضاء على تلك المعارف. ويوفر نظام التحقق الفريد هذا مجموعة من الفرص للبحث العلمي. وتوفر تكنولوجيا الرصد المنصوص عليها في المعاهدة فوائد واضحة، سواء أكان ذلك في مجال الإنذار بأمواج تسونامي أم سلامة الطيران أم مراقبة المناخ أم إجراء أبحاث في مجال الحياة البحرية. ونحن نعتبر هذا الاستثمار منبرا للمعرفة العلمية وتنمية القدرات.

وأود أن أؤكد أن هذا الاستخدام العلمي لبيانات نظام الرصد الدولي ليس مجرد عمل ينم عن حب الآخرين، بل إنه يساعدنا على تنفيذ مهمتنا في الرصد بشكل أفضل. وعندما يستخدم العلماء والمختصون في التكنولوجيا بيانات نظام الرصد الدولي لأغراض أخرى، فإنهم يكتشفون أساليب أفضل للتخلص من الشوشرة والتشويش في بياناتنا، بحيث يمكن للمشاركين في رصد التجارب النووية النظر بعمق في البيانات والكشف حتى عن الحوادث المتزايدة الصغر.

وتقدم اللجنة أيضا مساعدة بشأن المسائل التشريعية الناشئة عن المعاهدة، وتعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لإنشاء مراكز بياناتها الوطنية. ونقوم من خلال توفير التدريب اللازم والبنية التحتية التقنية والمعدات، بضمان تمتع الدول الأعضاء بفوائد هذه المنظمة الفريدة من نوعها. ويعزز بناء القدرات هذا القدرات العلمية والتقنية للدول الأعضاء ويمتد أثره إلى مجالات التنمية الأخرى.

ويتمثل محور تركيز رئيسي آخر لمنظمتنا في تمكين الجيل القادم من خبراء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من ضمان إمكانية التحقق من المعاهدة في القرن الحادي والعشرين وما بعده. وهذه هي الرؤية السائدة وراء الأنشطة المتكاملة للجنة في مجال بناء القدرات، والتي تعزز الانخراط بشكل فعال

مع خبراء المعاهدة من الجيلين الحالي والقادم، خاصة في دول العالم النامي وبين النساء. وتلتزم تلك الرؤية بتكريس العلوم لإحلال السلام.

وقد أجرى الأمين التنفيذي مشاورات مكثفة على مدى الأشهر القليلة الماضية مع كبار المسؤولين من جميع الدول تقريبا التي لم تصدق بعد على المعاهدة أو توقع عليها، بما في ذلك جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ إلا دولة واحدة. ووجد تجاوبا أكبر فيما يتعلق بإنشاء وتشغيل نظام التحقق، إلى جانب المزيد من الالتزام السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، شهدنا إحراز تقدم مطرد فيما يخص إضفاء الطابع العالمي على هذه المعاهدة. فقد صدقت بروني دار السلام، تشاد، العراق، غينيا-بيساو، نيوي، ومؤخرا جمهورية الكونغو، على المعاهدة، منذ آخر مرة جرى خلالها تناول هذا البند في إطار جدول أعمال الجمعية العامة. وتقترب العديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك أنغولا واليمن، من الانتهاء من إجراءات تصديقها. وبالنيابة عن الأمين التنفيذي، فإنني أود الثناء عليها لالتزامها برؤية عالم خال من التجارب النووية.

ومع ذلك، كلما تأخر دخول المعاهدة حيز النفاذ، طال أمد بقائها في حالة معلقة من الناحية القانونية وزادت صعوبة الحفاظ على الزخم الذي سعت العديد من الأطراف إلى تحقيقه. وكلما مر المزيد من الوقت من دون إحراز تقدم مستمر بشأن دخولها حيز النفاذ، زاد احتمال أن تكون الدول أقل ميلا إلى احترام التزاماتها تجاه المعاهدة أو المنظمة.

لذلك السبب، أنشأ الأمين التنفيذي فريقا يتكون من شخصيات بارزة، يحدد ويغتنم الفرص للدفع بالمعاهدة لتدخل حيز التنفيذ، وبالتالي استكمال عملية المادة الرابعة عشرة. والفريق، الذي تشترك في رئاسته حاليا إندونيسيا وهنغاريا، يستفيد من ثروات وخبرات أعضائه لتقديم المشورة بشأن سبل تعزيز المعاهدة في الدول المتبقية في المرفق ٢. كما يستفيد الفريق من الفهم والخبرة الإقليميين، من أجل تسهيل الحوار بين الزعماء في مختلف المناطق وتعزيز رسالة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خلال المؤتمرات الدولية وغيرها من المناسبات.

وقيمة نظام التحقق التابع للمعاهدة تزداد وضوحا بصورة مطردة. ولا تزال الفوائد البشرية والأمنية لحظر التجارب موضع تقدير. ويمارس عدد متزايد من البلدان والمؤسسات والأشخاص القيادة فيما يخص تعزيز دخول المعاهدة حيز النفاذ. والمعاهدة تقترب من العالمية.

فلنوطد معا عزمنا ونستفيد من الإنجازات التي تحققت مؤخرا. ويجب أن يُقابل حسن النية والزخم الذي تولد في السنوات الأخيرة باتخاذ إجراءات جيدة بنفس القدر من جانب الدول الأعضاء، وهي أصحاب المصلحة في هذه العملية والمالكة لها. ورؤية عالم خال من التجارب تستحق بالتأكيد تصميمنا الكامل والتزامنا وتضافر قوانا سعيا لتحقيق هدفنا النهائي النبيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا لعرض مشروع القرار A/69/L.8.

السيد ريكن (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تتشرف النمسا بمخاطبة الجمعية العامة بصفتها الرئيس الحالي لمبادرة أوروبا الوسطى (المبادرة)، ويسرني أن أعرض مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى (A/69/L.8) نيابة عن الدول الثماني عشرة الأعضاء. وهذه هي المرة الثانية التي نخاطب فيها الجمعية العامة باسم المبادرة منذ حصولها على مركز المراقب لدى الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بموجب القرار ١١١/٦٦. ونحن حريصون على مواصلة عملنا بما يفضي إلى شراكة ديناميكية وموضوعية بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى.

وينبغي أن ينظر إلى التعاون الإقليمي في سياق عالمي لأن الجوانب الإقليمية عناصر بالغة الأهمية للجهود الدولية المبذولة على نطاق عالمي. وثمة حاجة واضحة إلى مزيد من التعاون والتآزر والتفاعل بين أولئك المشاركين في جهود تعزيز التعاون الإقليمي. ولذلك، نظمت الرئاسة النمساوية للمبادرة في كانون الثاني/يناير اجتماعاً ضم قرابة ٢٠ من المنظمات الدولية والإقليمية في فيينا تحفيزاً لمزيد من التآزر والتعاون. وأود أن أسلط الضوء على ما تقوم به المبادرة في سياق تعزيز التعاون الإقليمي.

في إطار تنفيذ رسالتها وأهدافها، تشجع مبادرة أوروبا الوسطى المبادرات والبرامج الرامية على تعزيز التلاحم والاندماج بين بلدان المنطقة بالعمل كمنتدى للحوار السياسي ومنبراً لتبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات والتعاون عبر الحدود. ومنهجية العمل الفريدة من نوعها تلك، والتي تجمع بين الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإدارة المشاريع، جعلت من المبادرة، التي تحتفل بعيد ميلادها الحادي والعشرين هذا العام، مدافعاً عن التعاون الإقليمي. وفي معظم الحالات، تحقق ذلك بالشراكة مع آخرين. والتعاون بين المبادرة وكيانات الأمم المتحدة المتخصصة على مدار السنوات الماضية كان جوهريا وواسع النطاق وغطي مجالات مختلفة. وعلى سبيل المثال، تتعاون مبادرة أوروبا الوسطى مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال المشاريع والتنمية المستدامة، ومع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مجال الزراعة، ومع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال الثقافة. وترتبط المبادرة بمذكرة تفاهم وأنواع أخرى من الاتفاقات مع بعض تلك المنظمات، مما أفضى إلى تنفيذ عدد من المشاريع المشتركة، فضلاً عن الأحداث المشتركة وغيرها من الأنشطة.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة تعمل بلا كلل أيضا للتعاون مع أهم المنظمات والمؤسسات الأوروبية، كالاتحاد الأوروبي والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أخيراً وليس آخراً، تتعاون المبادرة أيضا مع جميع المنظمات والمحافل الإقليمية الرئيسية التي تعمل داخل إقليمها وخارجه، مثل مبادرة البحرين الأدرياتيكي والأيوني، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومجلس دول بحر البلطيق، ومجلس التعاون الإقليمي وعملية تعاون بلدان جنوب شرق أوروبا.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن علينا أن نواصل استكشاف سبل تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية العاملة في مختلف أنحاء العالم. ووجود غالبية المبادرات الإقليمية الأهم هنا اليوم يوفر لنا فرصة فريدة من نوعها للعمل على شراكة استراتيجية حقيقية بيننا وبين الأمم المتحدة سعياً إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية والديمقراطية على مستوى العالم.

ختاماً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بخالص الشكر للدول الأعضاء في مبادرة أوروبا الوسطى على مشاركتها، وإلى كل البلدان الأخرى التي تؤيد مشروع القرار A/69/L.8. كما أود أن أنقل إلى الجمعية العامة التماسنا المشترك باعتماد مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس لعرض مشروع القرار A/69/L.10.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): بصفتنا رئيس رابطة الدول المستقلة لعام ٢٠١٤، يتشرف وفد بيلاروس بعرض مشروع القرار المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة“ (A/69/L.10).

تضم رابطة الدول المستقلة، التي أنشئت في عام ١٩٩١، ١١ من الدول الأطراف. وتسعى الرابطة إلى تعزيز التعاون المفيد بصورة متبادلة بين الدول الأطراف في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية والثقافية والبيئية وغيرها. ووفقاً للقرار ٢٣٧/٤٨، حصلت الرابطة في آذار/مارس ١٩٩٤ على مركز المراقب لدى الجمعية العامة.

والتعاون بين رابطة الدول المستقلة ومختلف هيئات الأمم المتحدة يتطور بصورة تدريجية. واللجنة التنفيذية للرابطة تدعم اتصالات العمل مع عدد من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وخاصة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وأقمنا علاقات تعاهدية مع الأجهزة التنفيذية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. واعتبارًا من تموز/يوليه ٢٠١٣، أنشأنا مركز تنسيق للتعاون مع مجلس الأمن في إطار اللجنة التنفيذية للرابطة، والتي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وهذه القائمة ليست حصرية.

وفي السنوات الأخيرة، تراكمت لدينا خبرة واسعة في التعاون المتعدد المستويات بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة للتعامل مع التحديات المشتركة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني. وبغية تعزيز المكون العملي لهذا التعاون ورفع مستوى فعاليته، من الضروري أن يكون ثمة أساس منهجي لذلك التعاون، مما يساعد على تطوير علاقات الرابطة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وتعميقها. وهذا، في واقع الأمر، هو الغرض من مشروع القرار الذي قدمناه بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة. وبصفة خاصة، يحث مشروع القرار الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، على تطوير تعاونها مع الرابطة.

وبيلاروس مقتنعة بأن الجهود الرامية إلى تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنها رابطة الدول المستقلة، يجب أن تسعى بموضوعية للتوصل إلى أكمل وأنجع الحلول الممكنة لأوسع مجموعة من القضايا وتبادل أفضل الممارسات في مختلف القطاعات وتطبيقها في الممارسة العملية.

ويود وفد بيلاروس أن يشكر الدول المهتمة على مشاركتها في العمل على نص مشروع القرار، وقد حرصنا على أخذ ملاحظاتها واقتراحاتها في الاعتبار قدر الإمكان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب لعرض مشروع القرار A/69/L.9.

السيد هلال (المغرب): بصفتي رئيس مجموعة الدول العربية خلال تشرين الثاني/نوفمبر، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/69/L.9، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية“، باسم البلدان التالية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، دولة فلسطين، السودان، الصومال، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

إن مشروع القرار المعروض أمامكم يرسخ المبدأ الهام الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة في فصله الـ٨ والذي شجع على قيام منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وخاصة مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. ويتضمن أيضا أن ترحب الجمعية العامة بالقرارات والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثاني

عشر للتعاون بين منظومتي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤. فالمستجدات والأوضاع العالمية المتغيرة والمتلاحقة والأزمات الدولية والإقليمية التي نشهدها اليوم تتطلب المزيد من التعاون وتوسيع آفاقه والعمل على تقريب واختصار المسافة بين ما تتخذه المنظمات الإقليمية والجمعية العامة للأمم المتحدة من توصيات وقرارات.

ومن هنا تأتي أهمية مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، حيث تدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ضرورة توثيق التعاون في جميع المستويات بين منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجامعة الدول العربية من أجل تحقيق الأهداف والغايات المشتركة للمنظمتين. وفي هذا الإطار يتضمن مشروع القرار طلب الجمعية العامة وجامعة الدول العربية استعراض آليات التعاون القائمة ووضع التوصيات والمقترحات اللازمة بغرض تحديث تلك الآليات وتعزيزها وضرورة استعراض وتحديث اتفاق التعاون بين المنظمتين لعام ١٩٨٩ بما يتواكب مع القضايا والتطورات الراهنة والتحديات المستقبلية.

ومن هذا المنطلق، أدعو الجمعية العامة لاعتماد مشروع القرار A/69/L.9 بتوافق الآراء باعتباره قرارا للدورة العامة العادية التاسعة والستين للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي ليعرض مشروعي القرارين A/69/L.12 و A/69/L.13.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم اليوم عن بنود فرعية ثلاثة مدرجة في جدول أعمال اليوم وهي: البند ١٢٣ (ط) المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية“ والبند ١٢٣ (ز) المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي“ والبند ١٢٣ (ث) المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون“.

وبصفتي الوطنية، أود أن أتطرق إلى مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

لقد تعاونت الجماعة بطريقة نشطة خلال السنوات القليلة الماضية مع الأمم المتحدة في طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك التجارة والنقل والاتصالات والطاقة والسياحة وحماية البيئة وإدارة الكوارث في حالات الطوارئ والهجرة والتعليم، بالإضافة إلى مجالات أخرى عديدة. ونحن سعداء بنتائج ذلك العمل الذي نفّذ مع إيلاء الاعتبار الكامل لأولويات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة. وأسهمت الجماعة بالعديد من السبل في إنشاء هيكل للتعاون المتعدد الأطراف في المنطقة الأوروبية الآسيوية على نطاق واسع. وساعدت الجماعة والأمم المتحدة –من خلال أدوارهما التكميلية– على إيجاد أفضل الحلول الممكنة للمشاكل التي تواجه بلدان المنطقة، بناء على الخصائص المحددة لفرادى الدول. وبذلك فقد أسهمتا في زيادة الخبرة العملية الدولية في مجال التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

وعلى مدى الـ ١٤ عاما من وجودها، أصبحت الجماعة منظمة فعالة ومتطورة على نحو دينامي، ولها إطار قانوني ومؤسسي متطور يعكس تماما مدى أهميتها ونضجها. وقدمت الآليات التي أنشأتها الجماعة دعما موثوقا إلى أعضائها خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. وتمكنت الجماعة من إنجاز الكثير من المهام، علاوة على تمكنها الآن من إنجاز الهدف الهام المتمثل في الارتقاء بالتكامل الأوروبي الآسيوي إلى مستوى جديد، بإنشاء الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. عليه، ووفقا للقرار الذي اتخذه رؤساء الدول الأعضاء فيها، ستوقف الجماعة أنشطتها، في حين تناط المسائل المتعلقة بالتنمية المستقبلية

للتكامل الاقتصادي باختصاص الهيئات التأسيسية للاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

ويجري العمل على إنشاء الاتحاد باعتباره منظمة دولية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وهو ذو شخصية قانونية دولية. كما أنه يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من معايير القانون الدولي المعترف بها عالميا، بما في ذلك قواعد منظمة التجارة العالمية. وستكفل الحريات الأربع في إطار الاتحاد – حرية تنقل السلع والخدمات ورأس المال والعمالة – وفقا لسياسة منسقة متسقة وموحدة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد.

ويضم الاتحاد حاليا روسيا وبيلاروس وكازاخستان، غير أن العضوية مفتوحة أمام جميع الدول التي تتشاطر أهدافه ومبادئه. وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر وقّعت جمهورية أرمينيا على اتفاق الانضمام. وتمت الموافقة على خطة عمل متعلقة بعضوية جمهورية قيرغيزستان في الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر الاتفاق المنشئ للاتحاد آلية تمكن الدول المعنية من الحصول على مركز الدولة المراقبة في الاتحاد. وقد أعربت العديد من البلدان والمنظمات الإقليمية عن رغبتها في التعاون معها بالفعل.

ونرى أن الأهداف والمقاصد التي يقوم عليها الاتحاد تتسق مع ما ترمي إليه الدول الأعضاء، علاوة على أنها تعكس الاتجاهات العالمية في مجال التنمية. لقد وصلت عملية التكامل الأوروبي – الآسيوي إلى مستوى جديد. وما يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتمكين الاتحاد الاقتصادي من العمل بكامل طاقته كي ترى الدول الأعضاء فيه وشركاؤه أثره الحقيقي. ونحن على إيمان راسخ بأن المجتمع الدولي سيسعى إلى خبرات الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي ما زال يواصل تطوره، وخاصة في سياق وضع خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، الأمر الذي من شأنه أن يصبح نظاما جديدا للتنسيق وتحديد المعايير المحتملة للتعاون العملي بين الاتحاد والأمم المتحدة.

ويشرفني الآن أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي – الاتحاد الروسي، جمهورية أرمينيا، جمهورية بيلاروس، جمهورية طاجيكستان، وجمهورية كازاخستان.

لقد تم التسليم بشكل عام بأن دور المنظمات الإقليمية أصبح سمة أساسية من سمات العلاقات الدولية الحديثة. ويمثّل عملها الميداني الفعال عنصرا هاما في كفالة الأمن والتنمية التجارية وصون الروابط بين الأمم. وتسهم منظمة معاهدة الأمن الجماعي إسهاما كبيرا في تلك العمليات.

لقد أصبحت المنظمة اليوم هيكلا متعدد الجوانب وقادرا على الاستجابة بشكل موثوق لطائفة كبيرة من التحديات والتهديدات التي قد تواجهها الدول الأعضاء وهي قادرة أيضا على تنفيذ عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة. وتواصل المنظمة تنفيذ أنشطة مكافحة المخدرات على نحو منتظم. وفي إطار حملتها الإقليمية المستمرة لمكافحة المخدرات – عملية القناة، الرامية إلى مكافحة تهريب الأفيون الأفغاني – تواصل المنظمة مكافحة تدفق المخدرات إلى البلدان الأوروبية والآسيوية، علاوة على أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة.

وتهدف المنظمة إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين والإقليميين وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير القانونية الدولية. وتلك هي العناصر الواردة في مشروع القرار A/69/L.13. ونحن ممتنون لجميع الوفود التي شاركت بشكل بناء في الاتفاق على تلك الوثيقة. وينبغي أن يعطي اعتماده قوة دفع جديدة لزيادة التعاون الذي يعود بالمنفعة المتبادلة على كلتا المنظمتين.

وأنتقل الآن إلى النقطة الثالثة من بياني.

أود أولا أن أرحب بآخر تقرير للأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/69/228)، الذي يمكّننا من النظر في الاتجاهات الأخيرة في ذلك المجال الهام من أنشطة الأمم المتحدة.

اليوم، وباسم الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون وهي – الاتحاد الروسي، جمهورية أوزبكستان، جمهورية الصين الشعبية، جمهورية طاجيكستان، وجمهورية كازاخستان – أود أن أعرض مشروع القرار A/69/L.12 المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون“. ويستند مشروع القرار إلى القرار ١٨٣/٦٤ المتخذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والقرار ١٢٤/٦٥ المتخذ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، والقرار ١٥/٦٧ المتخذ في ١٩تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وفي السنوات القليلة الماضية، أصبحت منظمة شنغهاي للتعاون حجر الزاوية في الأمن الإقليمي بجميع أبعاده. وتهدف أنشطتها إلى تعزيز الثقة المتبادلة وتشجيع التعاون في مجالات الاقتصاد والتعليم والطاقة والبيئة وأمن المعلومات ومجالات أخرى. ودولنا الأعضاء تسهم إسهاماً كبيراً في صون السلم والأمن الدوليين. وتعزز المنظمة التعاون الفعال في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال هيئاتها الإقليمية لمكافحة الإرهاب ومكافحة الاتجار بالمخدرات وغيرها من أنواع الجريمة عبر الوطنية. ونقدّم أيضاً إسهاماً كبيراً في جهود تحقيق الاستقرار في أفغانستان المجاورة. ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة هو نتيجة مشاورات غير رسمية عقدها الاتحاد الروسي بصفته الرئيس الحالي لمنظمة شنغهاي للتعاون. ونود أن نشكر جميع الوفود المشاركة والتي تسعى إلى العمل بشكل بناء على زيادة تعزيز الصلات القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان لعرض مشروع القرار A/69/L.14.

السيد سبينيلليس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، يشرفني عرض مشروع القرار A/69/L.14 المقدم في إطار البند ١٢٣ (د) من جدول الأعمال، والمعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود“. وأود بادئ ذي بدء أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للدعم القيّم والروح الإيجابية اللذين أظهرهما جميع البلدان المشاركة في تقديم مشروع هذا القرار.

إن منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، التي صار لها من العمر ٢٣ عاماً تقريباً، هي المنظمة الاقتصادية الإقليمية الأكثر شمولاً ونضجاً مؤسسياً في منطقة البحر الأسود الأوسع وهي تسعى إلى تعزيز التعاون بين دولها الأعضاء في العديد من المجالات وضمان السلام والاستقرار في منطقة البحر الأسود. وفي السنوات الأخيرة، اجتذبت منطقة البحر الأسود الأوسع اهتماماً كبيراً بوصفها مركزاً للطاقة والنقل بين أوروبا وآسيا. وبالتالي، فإن نشاط المنظمة قد ازداد، الأمر الذي يشهد على أهمية المبادرات الإقليمية والمشاريع المشتركة وتعزيز التحالفات بوصفها أصولاً هامة في معالجة التحديات الإقليمية وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي إطار الرئاسة اليونانية الحالية، التي تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تسعى المنظمة أيضاً إلى تعزيز ما تقدمه من دعم لبناء القدرات والتعاون الاقتصادي مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز ظهور المنظمة باعتبارها المحفل المناسب للتعاون من خلال تنفيذ مشاريع ملموسة في منطقة البحر الأسود. وفي هذا الصدد، تؤكد المنظمة من جديد التزامها

بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في مجالات العمل ذات الاهتمام المشترك للمنظمتين.

وسيكون هذا التعاون هاماً في تقريب منطقة البحر الأسود الأوسع من جيرانها والعالم، ومن شأنه أن يشجع بذل جهود ملموسة والقيام بمبادرات عامة وتنفيذ مشاريع مشتركة. وتحقيقاً لذلك الهدف، فإن مجالات الأولوية الموجودة أصلاً في إطار منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، مثل البيئة والنقل والطاقة والإصلاحات المؤسسية والحكم الرشيد والتجارة والتنمية الاقتصادية والزراعة ومكافحة الجريمة المنظمة، تشكل الأساس اللازم لإنشاء المزيد من المشاريع المشتركة في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص الأمل في أن مشروع قرار هذا العام سيُعتمد من دون تصويت، كما كان الحال في السنوات الماضية. كما أعرب عن اقتناعي بأن المشروع من شأنه، بعد اعتماده، زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، ليسهم بذلك في تعزيز مبادئ وأهداف الأمم المتحدة ومقاصد وأهداف منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا لعرض مشروع القرار A/69/L.15.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرف ماليزيا، بصفتها رئيسة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تعرض مشروع القرار A/69/L.15، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“.

والهدف من مشروع القرار هو ضمان أن تظل المعاهدة الهامة للحظر الشامل للتجارب النووية مسألة مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. وهذا ضروري بصفة خاصة في ضوء العمل الحاسم الذي يضطلع به نظام التحقق الخاص بالمعاهدة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ويود وفد بلدي أن يشكر السيد راندي بيل، مدير مركز البيانات الدولي في المنظمة، على إحاطته الإعلامية الشاملة والحافلة بالمعلومات التي قدمها في وقت سابق فيما يتعلق بالتقرير عن أعمال اللجنة التحضيرية للمنظمة (A/69/164). ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للأمين التنفيذي السابق للجنة التحضيرية لمنظمة المعاهدة، السيد تيبور توث، على عمله الجيد. وتحيط ماليزيا علماً بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (انظر A/69/228).

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي أحد أهم الصكوك المتعددة الأطراف اللازمة للنهوض بالسلام والأمن الدوليين، إذ أنها تنشئ قواعد دولية بشأن التجارب النووية في جميع البيئات، سواء للأغراض العسكرية أو المدنية. وتضطلع اللجنة التحضيرية بالتالي بدور حيوي في تعزيز نظام التحقق الخاص بالمعاهدة في إطار التحضير لدخول المعاهدة حيز النفاذ وفي تعزيز عالمية المعاهدة.

ومركز البيانات الدولي الذي يوجد مقره في فيينا عنصر أساسي من عناصر نظام التحقق بموجب المعاهدة، إذ أنه يجمع بيانات الرصد من نظام الرصد الدولي ويعالجها. وفي الوقت الحاضر، تنقل نحو ٣٠٠ محطة في جميع أنحاء العالم المعلومات إلى مركز البيانات الدولي، مما يوفر لنظام الرصد الدولي تأثيرا عالميا حقاً. وبالإضافة إلى تعزيز الكشف عن التفجيرات النووية، سيفيد تدفق البيانات أيضاً في تخفيف آثار الكوارث وفي البحث العلمي. ويوضح هذا كيف أن عمل اللجنة التحضيرية للمنظمة له فوائد غير مباشرة، ويدعو وفد بلدي المجتمع الدولي أن يواصل دعم تلك البنية الأساسية.

وفيما يخص عالمية المعاهدة، يرى وفد بلدي أن التطورات الإيجابية على ذلك المسار من شأنها أن توفر زخماً تمس الحاجة إليه صوب خروج المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٥ بنتيجة ناجحة. وفي هذا الصدد، نرحب بجمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها الدولة الـ ١٦٣ التي تصدق على المعاهدة، مما رفع مجموع عدد الدول الموقعة إلى ١٨٣. وما زلنا نحث البلدان، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها في أقرب فرصة ممكنة لكفالة دخولها حيز النفاذ.

وفي ضوء العمل الهام الذي تضطلع به اللجنة التحضيرية للمنظمة، تؤكد ماليزيا مجدداً تقديرها وتأييدها الكامل للأمين التنفيذي للجنة، السيد لاسينا زيربو، والجهود التي تبذلها الأمانة التقنية المؤقتة.

وفي هذا الصدد، يسر ماليزيا أن تقدم مشروع القرار A/69/L.15 لتنظر فيه الجمعية العامة. ونود أن ندعو جميع الوفود إلى إظهار دعمها بالانضمام إلى مقدمي مشروع القرار. ويمكنها أن تقوم بذلك من خلال الاتصال بموظفي الأمانة العامة في هذه القاعة، أو لدى مكتب فرع شؤون الجمعية العامة في مبنى الأمانة العامة. وكما حدث في السنوات السابقة، نأمل أن يستمر مشروع القرار في الحصول على تأييد جميع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا لعرض مشروع القرار A/69/L.16.

السيد بينن (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة لعرض مشروع القرار A/69/L.16، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية“. وهولندا، البلد المضيف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تفعل ذلك باسم قرابة ٤٠ مقدم لمشروع القرار. والغرض من مشروع القرار الذي يقدم مرة كل سنتين التأكيد على أهمية استمرار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

تسهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في السلم والأمن الدوليين بالتحقق من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية، وبالعمل على الحيلولة دون عودة الأسلحة الكيميائية للظهور من خلال عمليات التفتيش على الصناعة، وبالنهوض بالاستخدام السلمي للكيمياء في أنشطة لا تحظرها اتفاقية الأسلحة الكيميائية من خلال التعاون الدولي وتقديم المساعدة، في جملة أمور. وخلال العام الماضي، تعاونت الأمم المتحدة والمنظمة بشكل فعال فيما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وفي الوقت الحالي، يبلغ عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ١٩٠ دولة، وبالتالي هي أعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهناك أمل كبير في اتخاذ المزيد من الخطوات صوب إضفاء صفة العالمية عليها في المستقبل القريب. وتتهيأ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإحياء ذكرى المئوية الأولى لأول استخدام واسع النطاق للأسلحة الكيميائية، في إيبري، ببلجيكا، والتي تحل في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

ومشروع القرار يشير إلى تلك الأحداث، بالإضافة إلى الإحاطة علماً بالتقارير السنوية للمنظمة. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء أسوة بما حدث في مناسبات سابقة، لأنه نص وقائعي وفني نوعاً ما. وكما أُبلغنا صباح اليوم، قد لا يكون الحال كذلك. ونحن على ثقة بأن مشروع النص المعروض على الجمعية، وهو ذو طابع عام ووقائعي، يحظى بأكبر دعم ممكن من جانب الجمعية العامة، ونتطلع إلى تأييد الجمعية العامة للنص بصيغته الحالية دون تغيير.

السيد بوبكر (موريتانيا): في مستهل بياني، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأمين العام على تقريره (A/69/228) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى.

والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يشكل مثالاً حياً للشراكة البناءة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تلك الشراكة التي تستمد مرجعيتها من ميثاق الأمم المتحدة، وتحديداً الفصل الثامن الذي يؤكد على الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية. إن علاقات التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ليست وليدة اليوم، لكنها شهدت في السنوات القليلة الماضية تحسناً مطرداً. وتمثل هذا التحسن في التوسع في العديد من المجالات، ليشمل التسوية السلمية للنزاعات وحفظ السلام والوساطة والمساعدة الانتخابية، إلى جانب بناء القدرات المؤسسية، الأمر الذي عزز التعاون المتبادل بين المنظمتين بشكل ملموس. وأود أن أؤكد على أهمية مواصلة هذا التعاون من خلال توفير الموارد ونقل الخبرات وتعزيز القدرات البشرية والمالية للاتحاد الأفريقي.

والانعكاسات الإيجابية للشراكة بين المنظمتين، والمتمثلة في دعم السلام والاستقرار في القارة الأفريقية تشكل دليلاً واضحاً على جدوى هذا التعاون ونجاعته. كما تعد العلاقات الجيدة القائمة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، والتشاور المستمر بينهما تعبيراً واضحاً عن حرص المنظمتين وأجهزتهما الفرعية على تعزيز الحوار المؤسسي بينهما.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، ونحن نتطرق إلى أوجه التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لكي أؤكد من جديد أن تعزيز العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بات ملحاً أكثر من أي وقت مضى في ظل التحديات الجسيمة التي تكابدها القارة الأفريقية. فبالإضافة إلى التحديات الأمنية والتنموية، تقع القارة الأفريقية الآن فريسة لوباء شرس حصد مئات الأرواح وأبان عن ثغرات عميقة على المجتمع الدولي تحمل المسؤولية جنباً إلى جنب مع القارة الأفريقية من أجل احتوائها. فظاهرة الإيبولا تمثل خطراً دولياً لا قدرة لأفريقيا على مواجهته لوحدها. لذلك، من الضروري أن يقف المجتمع الدولي والأمم المتحدة مع القارة الأفريقية من خلال توفير الدعم من أموال ومعدات من أجل احتواء هذا الداء العضال. وإننا نثمن مبادرة الأمين العام في هذا الصدد بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا باعتبارها جهازاً مؤقتاً من أجل الاستجابة الفورية لمواجهة خطر داء الإيبولا. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة فيما بينها، من جهة، وبين الدول المتضررة، من جهة أخرى. كما ندعو المجتمع الدولي لتوفير كافة الدعم الضروري لتلك الدول.

والمجموعة الأفريقية تثمن عالياً مجالات التعاون العديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، خاصة فيما يتعلق بحفظ السلام، وتسوية المنازعات، إضافة إلى التعاون الاقتصادي والاجتماعي. لكنها تؤكد في ذات الوقت على وجود فرص عديدة الآن لتعميق الشراكة القائمة بين الطرفين، والتي نتوقع أن تتجسد أكثر خلال السنة القادمة عند اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي سيشكل اعتمادها فرصة جديدة لتعميق كافة أوجه التعاون، خاصة في المجال الاقتصادي بين المنظمتين. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة الأفريقية على ضرورة الارتكاز إلى رؤية استراتيجية، لأن الأوضاع الصعبة التي ما انفكت تتعقد على الأرض تؤكد ضرورة الارتقاء بتعاون أكبر بين المنظمتين على أساس مبادئ محددة بوضوح، وكذلك ضرورة تحديد الأولويات والتطبيق المرن والمبتكر للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بما يشمل إجراء مشاورات قبل اتخاذ القرار، وتقاسم المسؤوليات.

إن طبيعة التحديات الدولية على المستويات الأمنية والسياسية والتنموية، تفرض اليوم مزيداً من التعاون انطلاقا من التكامل بين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية، من جهة، والمنظمات الإقليمية، من جهة أخرى، لمعالجة

الأزمات والنزاعات المختلفة. فالنسق الإقليمي يكتسب اليوم أهمية خاصة بالنظر إلى معرفته العميقة بالخصائص المحلية وقدرته على التعامل المباشر مع الأوضاع والمشاكل في مناطق الأزمات.

وبالتوازي مع الجهود المثمرة والتعاون البناء القائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، نؤكد على ضرورة أن تؤخذ المواقف والمصالح الأفريقية بعين الاعتبار، نظراً لعدم إمكانية فصلها عن الإصلاح الشامل والضروري لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبذلك يتم وضع حد للضرر التاريخي الذي لحق بأفريقيا فيما يتعلق بالعضوية في مجلس الأمن الدولي وهيكله. وستعود المجموعة الأفريقية إلى الجمعية العامة من أجل تقديم مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة وأفريقيا قبل نهاية هذه الدورة.

وإننا نتطلع إلى أن تشكل هذه المناقشة إسهاما في تعزيز الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، نظرا لأن هذه الشراكة تقوم بدور حاسم في إنجاح جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين وتلبية التطلعات المشروعة لكافة شعوب العالم إلى تحقيق الأمن والتنمية المستدامة.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد تزايدت أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في السنوات الأخيرة. وفي ظل الطلب المتنامي على الدعم قبل اندلاع النزاعات وأثناءها وبعدها ومع الزيادة الموازية في الضغط على الميزانيات، أصبح إنشاء شراكات قوية وتقسيم العمل على نحو مدروس بين مختلف الجهات الفاعلة ضروريا أكثر من أي وقت مضى.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وأحد الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة. واستناداً إلى تجربة سويسرا بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون، أود أن أبدى بعض الملاحظات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون. لقد جعلت سويسرا تعزيز هذا التعاون إحدى أولوياتها خلال فترة رئاستها. كما يركز الأمين العام للأمم المتحدة بشكل مماثل على هذه الشراكة الهامة.

ترتبط الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون من خلال سجل تعاون طويل وناجح، يشمل عمليات تبادل منتظمة على جميع المستويات في مجالات عديدة. والبيان الذي أدلى به الأمين العام بان كي – مون أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بدعوة من الرئيس الحالي للمنظمة ديدييه بوركهالتر، ما هو إلا أحدث الأدلة على ذلك.

وما برحت المنظمتان تتعاونان بشكل وثيق بشأن القضايا الإقليمية على مدى عدة سنوات الآن. وفي جميع أنحاء منطقة جنوب شرق أوروبا، يجري تنسيق أنشطة العمليات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي كوسوفو، حيث تشكل بعثة منظمة الأمن والتعاون جزءا من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تتولى المنظمة مهام الرصد وتقديم الدعم لآليات غير الأغلبية على مستوى البلديات، مما يسهم في جهود الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات في الميدان.

كما أن التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة ضروري ومفيد لجميع الجهات الفاعلة في أوكرانيا. وتُستكمل التقارير اليومية الصادرة عن بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة بالتقارير الشهرية الشاملة التي تعدها البعثة الدولية لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. وعلاوة على

ذلك، تقدم الأمم المتحدة الدعم التشغيلي لجهود الوساطة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون من خلال وضع أعضاء فريق خبراء الوساطة الاحتياطي تحت تصرفها. كما تتصدر الأمم المتحدة الجهود المبذولة بخصوص المسائل الإنسانية، فيما تقوم منظمة الأمن والتعاون بمهام جديدة في مجال مراقبة وقف إطلاق النار. وبالتالي، فإن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمتان تكمل وتعزز بعضها بعضا.

ويمتد التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليشمل مجالات مواضيعية. ويتضمن ذلك الشراكة الاستراتيجية بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب، والتي تدعم منظمة الأمن والتعاون في إطارها تنفيذ صكوك الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وبفضل تلك الشراكة، ارتفع معدل التصديق في منطقة منظمة الأمن والتعاون من ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ما يقرب من ٨٥ في المائة هذا العام. كما تتعاون منظمة الأمن والتعاون بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال. ويجرى تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية مشتركة في منطقة منظمة الأمن والتعاون للموظفين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل زيادة الوعي باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتيسير تنفيذها.

وهناك مجال هام آخر، وهو الوساطة. فمن أجل تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، انتهى مركز منع نشوب النزاعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من وضع خطة عمل مع وحدة دعم الوساطة التابعة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه. وإضافة إلى ذلك، تجري عمليات تبادل منتظمة على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي. وتجمع تلك الشراكة بين الخبرة الدولية والعالمية للأمم المتحدة والمعارف المحلية والإقليمية العميقة لمنظمة الأمن والتعاون. ويمثل هذا مزيجا قيما من مواطن قوة المنظمتين ويظهر بوضوح الإمكانات الهائلة للشراكات في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

واستنادا إلى خبرة سويسرا في رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نحن على اقتناع بأن من مصلحة كل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون إذكاء وتعزيز أوجه التعاون بين المنظمتين. وسيركز استعراض عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة الذي أعلن عنه الأمين العام، في جملة أمور، على الشراكات. وسيمثل ذلك الاستعراض فرصة للتفكير المتروي في دور المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلاوة على ذلك، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتمتع بخبرة طويلة في العديد من المجالات التي تشملها خطة ما بعد عام ٢٠١٥ ويمكن بالتالي أن تقدم إسهامات في المناقشات الجارية وأن تسهم في تنفيذ عدد من المبادرات، بما في ذلك في مجال الحد من مخاطر الكوارث والمسائل المتعلقة بالمياه. وقد وضعت الرئاسة السويسرية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون والرئاسة الصربية المقبلة موضوع المياه في قائمة أولويات جدول أعمال المنظمة لهذا العام والعام المقبل. ونُظمت مناسبات مختلفة طوال السنة بشأن موضوع دبلوماسية المياه وأفضل الممارسات في مجال إدارة المياه والتعاون في مجال المياه. وستكرس الرئاسة القادمة في العام المقبل دورة عملية منتدى الاقتصاد والبيئة لمسائل إدارة شؤون المياه. وما برحت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا على صلة وثيقة بمعظم هذه الاجتماعات.

إن تشجيع بناء مجتمعات شاملة للجميع يسودها السلام هو مجال آخر تتمتع فيه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بخبرة تنفيذية مديدة. وتمثل آليات مثل المفوض السامي للأقليات القومية أدوات لتعزيز حقوق الإنسان وبالتالي، يمكن أن

تضطلع بدور هام في تنفيذ الهدف المتمثل في بناء مجتمعات تنعم بالسلام وتحتضن الجميع. كما يمكن أن توفر هذه الأدوات أساسا لمناقشة مبادرة ”حقوق الإنسان أوّلا“ التي طرحها الأمين العام والتي تتناول أولوية مشتركة للمنظمتين. ومن ثم، فإن تبادل المعلومات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون بشأن هذه المسائل والمواضيع الأخرى ذات الأهمية العامة سيكون موضع ترحيب كبير.

وستظل سويسرا ملتزمة بالتعاون القوي بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيدة بورغيس (تيمور – ليشتي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ودولها الأعضاء هي، أنغولا، البرازيل، البرتغال، سان تومي وبرينسيبي، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، كابو فيردي، موزامبيق وبلدي تيمور – ليشتي. وأود أن أذكر أعضاء الجمعية العامة بأهمية اللغة البرتغالية في الشؤون الدولية بوصفها عاملا يوحد بين ٢٤٠ مليون نسمة في تسعة بلدان وفي أربع قارات، وأن أبرز ما أبدته جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية من التزام سياسي بتعزيز استخدام اللغة البرتغالية في المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك في الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها.

ونرحب بتقرير الأمين العام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (انظر A/69/228) والذي يعبر عن الآثار الإيجابية للأعمال المشتركة التي تحققت خلال السنتين الماضيتين. والقرار ٢٥٢/٦٧، الذي قدمته ٧٥ دولة عضوا والذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، في عام ٢٠١٣، يلاحظ مع التقدير أن هذه الدينامية تعبر أيضا عن تعزيز الشراكات بين الدول الأعضاء في الجماعة والأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها.

ولا تزال منظومة الأمم المتحدة شريكا هاما، يحافظ بنشاط على علاقات التعاون مع جماعتنا من خلال إجراءات سياسية ودبلوماسية متضافرة. وبالمثل، فإن ذلك التعاون يبرز بشكل واضح في العديد من المجالات الحيوية التي تسهم إسهاما كبيرا في تنمية بلداننا، لا سيما في قطاعات حقوق الإنسان والصحة والتعليم والعلوم والثقافة والأغذية والزراعة والإدارة العامة والعلوم والتكنولوجيا، من بين أمور أخرى.

ومن الأمثلة على تلك الشراكات الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لاتخاذ تدابير مشتركة لمنع ومكافحة الفساد من جانب موظفي الخدمة المدنية في المعاملات التجارية الدولية، وكذلك إعلان وخطة العمل بشأن الاتجار بالأشخاص في الجماعة. والمثال الآخر هو وحدة اللغة البرتغالية في إذاعة الأمم المتحدة، التي تواصل الاضطلاع بدور أساسي في تيسير التغطية اليومية للمسائل ذات الأهمية للأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

إنَّ جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ترحب بتشكيل حكومة شرعية في غينيا – بيساو في وقت سابق من هذه السنة، وهي تحيط علماً، مع الارتياح، بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها فعلا السلطات المنتخَبة ديمقراطياً هناك، وتبقى واعية بالتحديات الكبيرة التي لا تزال أمامنا. وكجزء من التنسيق السياسي للجماعة، فإنها ودولها الأعضاء تشارك مشاركة عميقة في تنسيق الجهود مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين لدعم الأولويات التي حدَّدتها الحكومة، بهدف تعزيز الاستقرار، واحترام حقوق الإنسان، والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، نستذكر قرار مجلس الأمن ٢١٥٧ (٢٠١٤) وأهمية عقْد مؤتمر دولي لإعلان التبرعات معنيٍّ بانتعاش غينيا – بيساو، تبقى البلدان الناطقة بالبرتغالية ملتزمةً به التزاماً كاملاً، فضلاً

عن ضرورة تجديد وتعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

وإعادة إطلاق فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو أداة أساسية للتنسيق الفعال للمساعدة الدولية في البلد في هذا الصدد. ومن شأن فريق الاتصال الدولي أن يكون له أيضاً دور المساعدة في تنظيم مؤتمر إعلان التبرعات ودعم جهود إصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية. وفريق الاتصال، الذي تتشارك الآن في ترؤسه جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيعقد اجتماعه العاشر في نيويورك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

وترحب الجماعة أيضاً بتعيين الرئيس السابق لسان تومي وبرينسيبي، السيد ميغيل تروفوادا، ممثلاً خاصاً للأمين العام في غينيا – بيساو. وننوِّه بالممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد جوزيه راموس – هورتا، ونهنّئه على إنجازاته في غينيا – بيساو، ونرحب بتعيينه لترؤس الفريق المستقلّ الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي سيدرس عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على السواء.

وفي تموز/يوليه من هذه السنة، استضافت تيمور – ليشتي في ديلي مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، تحت عنوان ”جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والعولمة“، حيث أقرَّ القادة الحاجة إلى استراتيجية متعلقة بالتعاون الاقتصادي والمشاريعي وأكدوا التزامهم بتعزيز حق الإنسان في الغذاء الكافي، في السياسات الوطنية والمجتمعية بين أمور أخرى. وقد سرَّنا أن نرحب في مؤتمر القمة بغينيا الاستوائية بصفتها عضونا التاسع، وبتركيا، وجورجيا، وناميبيا واليابان بصفتها أعضاء منتسبين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإبلاغ الجمعية باعتزام الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أن تقدِّم أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة مشروع قرار بعنوان ”التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية“، نسعى باحترام مجدداً إلى دعم الجمعية له، وهو ما استطعنا أن نكفله في الدورة السابعة والستين.

وأود أن أختتم كلمتي بتأكيد عزم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على توطيد الشراكة مع الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن التزامنا بمواصلة أداء دور إيجابي في صياغة خطة التنمية التابعة للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، في الإطار الذي تمَّ التوصُّل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم المشتركة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/69/228) في هذا البند من جدول الأعمال.

وفيما يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل موريتانيا، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فإنني، بصفتي الوطنية، أود الآن الإدلاء ببيان نيابة عن إثيوبيا.

إنَّ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى قد أصبح حاسماً على نحو متزايد في صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحييكم، سيدي الرئيس، على جعل هذه المسألة إحدى أولويات رئاستكم، وأرحب بعزمكم على عقد مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى بشأن توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الربع الثاني من عام ٢٠١٥.

ومن الواضح أن التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية محكوم بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لكنَّ طابع هذا التعاون وحجمه ونطاقه قد تطوَّر خلال العقود الماضية. والأجواء دائمة التغيير للسلام والأمن الدوليين

جعلت ذلك التعاون بشكل خاص محتّماً على الإطلاق في التصدي للتحديات الجديدة والمعقدة التي نواجهها- نشوب نزاعات جديدة وحدوث انتكاسات في بلدان ما بعد انتهاء النزاع، وخطر الإرهاب والتطرف، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والخطر الذي تشكله أوبئة مثل إيبولا، بين تحديات أخرى عديدة.

ولا ريب في أنّه لدى المنظمات الإقليمية الميزة النسبية للجوار الجغرافي في التصدي لبعض تلك التحديات. لذا، يمكنها أن تؤدي، وهي تؤدي فعلاً، دوراً هاماً في هذا الصدد. ويسرنا أن نذكر أنّ الأمم المتحدة قد أدركت تلك الحقيقة، مُظهِرة بذلك استعداداً والتزاماً أكبر بالعمل مع المنظمات الإقليمية وتنسيق الجهود معها في المضيّ قدُماً بالسلم والأمن الدوليين. وهذه في الحقيقة خطوة في الاتجاه الصحيح ونحن ندعمها دعماً كاملاً.

ويشجعنا أن نذكر أنّه تمّ في السنوات الأخيرة المزيد من تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وهيئاته التأسيسية بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نرحب بالتفاعل والحوار المنتظمَين بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي. ونأمل بالمزيد من تعزيز التعاون وتوطيده عبْر اعتماد نهج مبتكر ومرن، والاستخدام الفعال للمزايا النسبية في المضي قدُماً بالأهداف المشتركة.

لقد تمّ في السنوات الأخيرة أيضاً توسيع وتعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام وبناء السلام. ونأمل للاستعراض الشامل لهيكلية حفظ السلام وبناء السلام أن يراعي أفكار وشواغل الاتحاد الأفريقي، الذي يؤدي دوراً متزايد الأهمية في هذه المجالات، بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيّي الأمين العام على التزامه بتدعيم العلاقات والحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، بغية ضمان نهج متّسِق ومنسَّق، ليس نحو السلام والأمن فحسب، بل نحو التنمية في القارة أيضا. وفي هذا الصدد، نُعرب عن الارتياح لزيارته منطقة القرن الأفريقي دون الإقليمية، على رأس وفد رفيع المستوى، مكوَّنٍ من رئيس البنك الدولي وكبار مسؤولي الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي، كجزء من رحلته إلى مناطق مختلفة من القارة. وإننا نرحب أيضاً بنتيجة الحوار مع مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وإعلان مبادرة القرن الأفريقي.

أخيراً، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى قد أصبحا أكثر حيوية بكثير من أيّ وقت مضى، ولدينا ثقة كاملة بأنّ جهوداً أكبر ستُبذَل في هذا الصدد.

أما تعزيز المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فيجب أن يكون جزءا من تلك الجهود. فقد أصبحت التحديات العالمية والإقليمية أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة، ويجب أن نرتقي إلى مستوى الحدث.

السيد لوبان (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باعتماد مشروع القرار A/69/L.14، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود“، الذي ستعتمده الجمعية العامة اليوم، ونؤيده. فتعزيز التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف والتنمية المستدامة يشكل إسهامنا الملموس في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في منطقة البحر الأسود، مما يحافظ على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وهناك فهم مشترك لأهمية التفاعل بين المنظمة والأمم المتحدة ووكالاتها، ونعتبرها فرصة ثمينة للتعاون مع إمكانية مواصلة الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في منطقة البحر الأسود.

وفي النصف الأول من عام ٢٠١٥، ستتولى جمهورية مولدوفا الرئاسة الحالية لمنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود. وفي هذا السياق، ستواصل جمهورية مولدوفا المشاركة الثابتة في الإسهام في تعزيز الحوار بين المنظمة والأمم المتحدة ووكالاتها. ومن الناحية العملية، هناك إمكانيات هائلة للتفاعل القيم بين المنظمتين في مجالات تطوير التعاون الاقتصادي والتجارة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، والطاقة المستدامة، والنقل، والأعمال الحرة، والصحة، والبيئة، وغيرها من المجالات المتفق عليها بالفعل في المنظمة، كما ذكر الزميل الذي يتولى حاليا رئاسة المنظمة.

وخلال رئاستنا، سنسعى إلى إجراء مشاورات مع كل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود ووكالات الأمم المتحدة من أجل الشروع في برامج مشتركة تتعلق بالمجالات ذات الاهتمام المشترك لكلتا المنظمتين.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات (A/69/228). فالتقرير يقدم نظرة عامة جيدة عن عمق التعاون وأنشطة الأمم المتحدة التي يعزز بعضها بعضا وشركائها الإقليميين بما في ذلك الولاية الكاملة للأمم المتحدة من جهة، وكل مجالات الاختصاص الصادر بها تكليف على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك – وأهمها – السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ولا يمكن لأي بلد أن يحقق الفعالية في السعي إلى تنفيذ خطته الوطنية بدون المشاركة مع البلدان الآخرى. ويتضح هذا بشكل خاص في البلدان ذات القدرات المتواضعة. ويوفر التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي إطارا فعالا للسعي من أجل تحقيق أهداف محددة مشتركة للبلدان المرتبطة بأهداف أمنية مشتركة، أو قيم مشتركة، أو ببساطة يربطها القرب الجغرافي. وفي سياق هذه المناقشة، يوفر التعاون على الصعيد العالمي – هنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى – منتدى بالغ الأهمية للمشاركة الأقاليمية.

وبوصف أرمينيا عضوا في العديد من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومجلس أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، فإنها تستفيد إلى حد كبير من القوة المؤسسية ومن فعالية المشهد الإقليمي ودون الإقليمي الأوروبي للتعاون، بما في ذلك في مجالات الحوار السياسي، والأمن، وحقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي، وتعزيز سيادة القانون، والتجارة والاقتصاد، والثقافة، والشباب.

وفي إطارنا الوطني، يكتسي حل النزاعات بالوسائل السلمية على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه دون استثناء أهمية خاصة، بالنظر إلى المفاوضات الجارية للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ناغورني – كاراباخ في إطار صيغة الرئاسة المشتركة المدعومة دوليا لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتمثل هذه الصيغة إلى حد بعيد أكثر الترتيبات الإقليمية فعالية من أجل تلك الحالة تحديدا، لأسباب عدة، لا سيما قدرتها على مواصلة التركيز على التوصل إلى حل توفيقي وإلى نزع فتيل التوترات والتصعيد. ويعد الدعم المتضافر لتلك المفاوضات من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة وأمينها العام، أمرا بالغ الأهمية في تغيير

مسار المحاولات الرامية إلى مواصلة البحث عن وساطة وتعريفات غير متناسبة، التي كثيرا ما تكون متحيزة، لأسباب النزاع وعواقبه. ورحبت أرمينيا بالبيان الذي أدلى به الأمين العام في آب/أغسطس دعما للرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي حث على احترام اتفاق وقف إطلاق النار والالتزام بالوقف الفوري للتصعيد ومواصلة إجراء الحوار سعيا للتوصل إلى حل سياسي سريع وسلمي في ضوء زيادة التوترات في ذلك الوقت.

وبوصفها عضوا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ستواصل أرمينيا الوفاء بالتزامها بتحقيق تعاون أقوى مع الأمم المتحدة من أجل الإسهام في تحقيق السلام الدولي والإسهام في قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبوصف أرمينيا بلدا مساهما بقوات، فإنها قد اكتسبت قدرا كبيرا من الخبرة الوطنية من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان وكوسوفو، وقبلهما في العراق. وستكتسب أرمينيا قريبا خبرة في عملية تقودها الأمم المتحدة في لبنان. وما برحت أرمينيا تستثمر خبرتها في تعزيز التأهب لحفظ السلام في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي هذا السياق، نرحب بتوسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، بما في ذلك بين الأمانة العامة لكل منهما. كما نتوجه بالشكر لجميع الشركاء الذين سيدعمون مشروع القرار A/69/L.13 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وتفخر أرمينيا بعضويتها في مجلس أوروبا، وهو أقدم منظمة أوروبية تقوم على القيم المشتركة المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وبالنسبة لنا، ما فتئ مجلس أوروبا يمثل الهيئة الرئيسية لمساعدة أرمينيا في عملية الإصلاح الرامية إلى توطيد الأسس القانونية الوطنية وإنشاء مؤسسات ديمقراطية مستدامة. ولا يزال هذا التعاون مستمرا بنجاح حتى الآن في شكل المشورة القانونية والتنفيذ العملي لخطط عمل محددة. وبالطبع، يكمل هذا التعاون بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، وتحديدا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. ويمثل الاتحاد الأوروبي المساهم الرئيسي في تنفيذ خطة الإصلاح.

أما القرار القائم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا (القرار ٨٣/٦٧)، فإنه يرسم الخطوط العريضة للنطاق الواسع للولايتين المتآزرتين لكلتا المنظمتين، كما يشكل دليلا مفيدا من أجل زيادة الفوائد التي تجنيها الدول الأعضاء، بالاستفادة من خبرات كلتا المنظمتين. وفي الوقت نفسه، تراعي أرمينيا الحالات التي قد يؤدي فيها اتخاذ إجراءات من جانب المنظمتين إلى حدوث الازدواجية والمنافسة التي لا مبرر لها في تقديم المساعدة إلى المستفيدين.

وتعلق أرمينيا أهمية كبيرة على عملها في إطار جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى التي هي عضو فيها أو تتعاون معها تعاونا وثيقا. فأي منظمة حكومية دولية تمثل مجموعة من الدول الأعضاء فيها، القادرة على مواصلة الحوار السياسي وتحقيق الأهداف المشتركة والراغبة في ذلك، من أجل تحقيق مصالحها الوطنية والمشتركة. ومع انتشار التهديدات والخلافات والنزاعات، تدعو هذه الخطة الدولية الجهود المتضافرة بشكل خاص إلى مضاعفة العمل من أجل إيجاد حلول مشتركة وإجراء حوار مستدام.

أما الدول الصغيرة فهي معرضة بشكل خاص لحالات تؤدي فيها الخلافات على الصعيدين الإقليمي والعالمي لخطر ظهور خطوط تقسيم، وتتأثر سريعا بتلك الحالات. وأرمينيا غير مستثناة من التعرض لمواطن الضعف والحساسيات هذه. ولقد كان التعاون والحوار فيما بين الدول، بدءا من الصعيد دون الإقليمي وحتى الصعيدين الإقليمي والعالمي،، ولا يزالان، هما الأسلوبين المستخدمين لتحقيق استدامة السلام والأمن

والتعاون. ويكتسي هذا البند من جدول الأعمال نفس القدر من الأهمية كما كان دائما.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد بياني البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا موريتانيا والمغرب، باسم المجموعتين الأفريقية والعربية، على الترتيب. وما كان ليتسنى نجاح جهود الأمم المتحدة بدون الدعم المباشر الذي قدمه أصحاب المصلحة الإقليميون والمنظمات الإقليمية التي تمثلهم. ويشكل التآزر والإتساق فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية شرطا لازما لنجاح جهود إحلال السلام والأمن.

إن المشاركة الكاملة على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية أمر ضروري لتوفير مستوى واف للملكية والمعرفة للأطراف الإقليمية للتراعات. ويكتسي انخراط المنظمات الإقليمية ذات الصلة أهمية بالغة لنجاح جهود الأمم المتحدة لإحلال السلام في مختلف مراحل التراعات، بما في ذلك الإنذار المبكر ومنع نشوب التراع والوساطة، فضلا عن بناء السلام بعد انتهاء التراع.

وتقوم حاجة إلى توسيع القدرات الأفريقية بغية بلوغ أهداف الأمم المتحدة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق المزيد من الترشيد والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفقا للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، الذي وقعت عليه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٦. كما تقوم حاجة ملحة إلى التفعيل الكامل لمنظومة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، وبخاصة النظام القاري للإنذار المبكر.

كما أنه لا غنى عن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ويقدم إنشاء بعثة الممثل الخاص المشترك المعني بسوريا نموذجا لإمكانية التعاون بين المنظمتين ينبغي أن يمتد ليشمل منع نشوب التراعات وتسويتها. ويمكن لذلك التعاون أن يساعد أيضا في إيجاد حلول دائمة للمشكلتين المزمنتين الرئيسيتين في المنطقة اللتين تؤثران سلبا على السلام والأمن الإقليميين والدوليين، وهما تحديدا، القضية الفلسطينية ومسألة الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وحينما يتعلق الأمر بحفظ السلام، فإن اضطلاع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بدور مشترك أمر منشود وقابل للتحقيق على السواء. وتبرز العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور باعتبارها أهم نموذج للتعاون بين الأمم المتحدة وإحدى المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام. وينبغي أن ننشئ المزيد من العمليات المختلطة ذات الطابع الأفريقي الغالب. وأوصى تقرير فريق برودي لعام ٢٠٠٨ عن التعاون بين التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (انظر A/63/666) بإنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين لدعم حفظ السلام في أفريقيا على أساس الملكية الأفريقية. وبعد مرور خمسة أعوام، لا تزال تلك التوصية لم تنفذ. وتظل تلك الدعوة صالحة–وبالتأكيد، هي اليوم صالحة أكثر من أي وقت مضى.

السيد مبالاتي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/69/228). وظل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى لفترة طويلة محوريا لأعمال الأمم المتحدة. وينجم ذلك عن الادراك الأساسي بأن الأمم المتحدة ستحقق نجاحا محدودا في تنفيذ ولايتها بدون التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وينبغي أن يستند التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى إلى مبدأ التفويض وإلى الأساس الراسخ المتمثل في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، على نحو ما أكد عليه مجددا العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ويشيد وفد بلدي بتقرير الأمين العام. ونتفق مع الأمين العام على أن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى عمقت أنشطة المنظمة ووسعتها، من صون السلام والأمن وحقوق الإنسان إلى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتنمية والمسائل الإنسانية. وفي ذلك الصدد، يشدد وفد بلدي على أهمية مواصلة الأمم المتحدة تعزيز شراكاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باعتبارها وسيلة لتنفيذ ولايتها.

وينوه وفد بلدي مع التقدير بتحسين التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويسرنا أن فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن لا تزال تجتمع مرتين كل عام. وينبغي تشجيع ذلك التفاعل لكي تتمكن كلتا المنظمتين من تطوير فهم مشترك وعميق للأسباب الجذرية للتراع في أفريقيا والتوصل إلى حلول مشتركة لتحدياتنا الأمنية الخاصة. ونعتقد أن على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يستفيد من أوجه القوة والميزات النسبية لكل منظمة، على النحو المتجلي في قدرة الاتحاد الأفريقي على الحشد السريع في مناطق التراعات من أجل تحقيق الاستقرار وتمهيد الطريق لبعثات الأمم المتحدة الطويلة الأمد.

وتنوه جنوب أفريقيا، باعتبارها جزءا من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالحوار التفاعلي الأخير الذي عُقد في ناميبيا في تموز/يوليه بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية بهدف تبادل الممارسات الإقليمية الجيدة فيما يتعلق بمنع نشوب التراعات والوساطة. ويتعين تشجيع تلك التفاعلات وهي ستقطع شوطا طويلا نحو تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية، لا سيما في سبيل تعزيز القدرات دون الإقليمية في مجالات الدعم الانتخابي ومنع نشوب التراعات والوساطة.

ويبين تقرير الأمين العام إلى حد كبير أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية متميزة وكثيرا ما تجابه بتحديات مختلفة، حيث لن يؤدي إتباع نهج واحد في جميع الحالات نحو ذلك التعاون إلى تحقيق النجاح. والدليل على ذلك القرار الذي اتخذته الجماعة الإنمائية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لإنشاء لواء تدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تحييد جميع القوى الهدامة. والنتائج بادية للعيان، إذ تحقق استقرار نسبي وتحسنت إلى حد كبير حياة السكان في شرق الكونغو. ونقر بأن تلك الترتيبات استثنائية بدلا من كونها قاعدة.

وبالرغم من جميع التطورات الإيجابية التي ذكرتها، فإننا لم نشهد اتخاذ مثل ذلك النهج في الشرق الأوسط. وكان هناك رد فعل دولي سريع على بعض الحالات، في حين ينعدم ذلك التعاون فيما يتعلق بحالات أخرى، ونتيجة لذلك لم يكن هناك تحرك كبير نحو تسوية تلك التراعات.

لقد كان التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن الشرق الأوسط مخيبا للآمال للغاية. فقد اضطلعت الجامعة العربية باستمرار بدور هام في البحث عن تسوية للتراع، بما في ذلك من خلال اعتماد مبادرة السلام العربية. وللأسف، ما زال يتعين على مجلس الأمن تقديم دعم فعال وذي مغزى لجهود الجامعة.

ويتفق وفد بلدي مع توصيات الأمين العام بأن على الأمم المتحدة أن تتخذ نهجا مخصصا لكل سياق على حدة نحو التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين، مع مراعاة تنوع كل منطقة وأولوياتها، وينبغي أن تستكشف السبل التي يمكن بها صياغة التعاون بشكل أفضل على الصعيدين الاستراتيجي والتقني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد فتح الله (جامعة الدول العربية): سيدي الرئيس، بما أن هذه المرة الاولى التي أتحدث فيها خلال هذه الدورة، أود التعبير عن تهنئتنا الخالصة على انتخابكم رئيسا للدورة. وكذلك أتوجه بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده في قيادة هذه المنظمة، وخاصة تعاونها مع المنظمات الإقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية.

وهو تعاون بدأ، كما تعلمون، في عام ١٩٥٠ وتم تقنينه من خلال الاتفاقية الموقعة بين المنظمتين في عام ١٩٨٩. ومنذ ذلك الحين، اتخذ هذا التعاون أنماطا وأشكالا وآليات متعددة تتكيف وتتلاءم وتتمشى مع كل مرحلة. وارتباطا بذلك، فإن على المنظمتين أن ينظرا بعين الاعتبار، خلال تعاونهما في هذه المرحلة، في التطورات والتغيرات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط منذ أواخر عام ٢٠١٠.

وما نتج عنها من العديد من المشاكل خاصة الإنسانية، الذي يؤدي استمرارها إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، مما يتطلب تطوير سبل التعاون بين المنظمتين في مجالات تقديم المساعدات الإنسانية ومواجهة معاناة اللاجئين والمتضررين من الحروب والمنازعات والكوارث الطبيعية، وليمتد كذلك ليشمل مجالات بناء السلام ومساعدة الدول على إعادة بناء قدراتها ومؤسساتها المدنية في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمات، وهي المراحل الهشة التي لو لم يتم تقديم الدعم خلالها بشكل فعلي وفعال، تكون عرضة للانزلاق مرة أخرى إلى مزيد من التطاحن.

وبعد مرور عامين على تناول هذا البند، أريد الإشارة باختصار إلى عدد من مجالات التعاون بين المنظمتين، حيث تم عقد اجتماع للتعاون القطاعي بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في القاهرة يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، حول تطوير التعاون في مجال بناء القدرات المدنية بعد النزاعات وبحضور السيدة سارة كليف المستشارة الخاصة والأمينة العامة المساعدة المعنية بالقدرات المدنية، حيث قررت الجامعة العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة التعامل مع هذا الموضوع في إطار رؤية شاملة ومتكاملة وخطط للتحرك على ثلاثة محاور رئيسية متوازية ومتكاملة. يتمثل أول محور فيها في تفعيل العلاقة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بغية تبادل الخبرات فيما بينهما، وتحديد الاحتياجات وإيجاد اطر تسمح بالتكامل لتوفير الخدمات للدول في المنطقة. أما المحور الثاني فيتمثل في التفاعل مع الحكومات في المنطقة لتحفيزها على بناء قدراتها وحصر احتياجاتها حتى يمكن لدول المنطقة أن يكون لها الدور الأول في منع اندلاع النزاعات مرة أخرى في المنطقة، وأخير فيما يخص المحور الثالث، وهو الذي تسعى جامعة الدول العربية إلى تحقيقه، من خلال التعاون مع المجتمع المدني ومنظماته العاملة في مجالي الأمن والتنمية الإقليمية لتفعيل ودعم دورها فيما يخص التحرك في مرحلة بعد انتهاء النزاع، لمساعدة المجتمعات المحلية ودعم مفاهيم سيادة القانون والمساءلة وغيرها من الاحتياجات العاجلة لمنع عودة النزاع.

على مدار العامين الماضيين، عززت إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكتها مع جامعة الدول العربية في مجال الانتخابات بوسائل منها عقد الدورات التدريبية في إطار برنامج بريدج وبناء الموارد في مجالات الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات، إلى جانب تقديم المشورة التقنية بشأن إنشاء قواعد بيانات انتخابية لجامعة الدول العربية. وفي هذا السياق، تقوم إدارة الشؤون السياسية بتنفيذ مشروع لمساعدة جامعة الدول العربية على تطوير قدراتها في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها، وتمت مناقشة تلك المواضيع خلال اجتماع التعاون الثاني عشر بين الأمم المتحدة والجامعة العربية الذي عقد في جنيف في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى تخصيص جانب من اجتماع التعاون العام الثاني عشر لتقييم ما

تم إنجازه من مشاريع تعاون بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، وصدر عن الاجتماع الحادي عشر للتعاون بين المنظمتين الذي سبق وأن عقد في فيينا في النمسا عام ٢٠١٢، أما الجانب الثاني لهذا الاجتماع، فقد خصص لمناقشة تصورات العمل المشترك بين هيئات المنظمتين خلال العامين المقبلين حيث دارت أعمال الاجتماع في نطاق ثلاث لجان، اللجنة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية حيث نتج عن أعمال تلك اللجان، صدور عدد كبير من القرارات العامة والتوصيات التي أقرها الاجتماع العام للعام ٢٠١٤، بالإضافة إلى مصفوفة جديدة للتعاون، لكي تسترشد بها الأنشطة المشتركة في كل الميادين خلال العامين المقبلين.

ونظرا لصعوبة سرد جميع القرارات والتوصيات ومشاريع التعاون بين منظمتي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التي أسفرت عنها أعمال الدورة ٢٠١٤ للتعاون بين المنظمتين، فإنني أشير إلى أنه فضلا عن رفع توصيات بشأن مجمل المواضيع المتعلقة بالتعاون في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الأوضاع في الشرق الأوسط وقضية فلسطين والعراق وسوريا، ولبنان وليبيا واليمن والسودان والصومال، فإنه قد تم رفع توصيات بشأن المواضيع المتعلقة بمجالات حقوق الملكية الفكرية وحماية التراث وحقوق المرأة والبرامج المتصلة بالتغيرات المناخية، وسياسات البحث العلمي وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبرامج المتعلقة بجودة التعليم. كما تم الاتفاق على تحديد منسق خاص بكل منظمة عربية وأممية حتى يسهل التواصل بين المنظمات المشاركة في أي مشروع تعاون، وتحديد منسقين عن كل لجنة من اللجان الثلاث أي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لمتابعة تنفيذ المشاريع المتفق عليها.

يضاف إلى ذلك مشاركة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في ثلاثة اجتماعات تشاورية مع نظيره في الجامعة العربية، والدول الأعضاء فيما يتعلق بمؤتمر هلسنكي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كما شارك عدد من الدول الأعضاء في حلقات عمل إقليمية عقدت في مدن من بينها بريتوريا في عام ٢٠١٢ وأديس أبابا خلال عام ٢٠١٣ وأستانا ٢٠١٤، وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠١٣، عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب شؤون نزع السلاح مؤتمرا مشتركا على مدى يومين حول المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

كما تقوم جامعة الدول العربية حاليا بالتحضير للمرحلة الثانية من مشروع الإنذار المبكر والاستجابة للأزمات، الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى التعاون القائم والمثمر بين جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في المرحلة الثانية من مشروع الإنذار المبكر، بالإضافة إلى مسألة إنشاء الآلية العربية للشؤون الإنسانية.

وإيمانا من جامعة الدول العربية بأهمية دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فيما يخص توفير المساعدة والحماية والخدمات اللازمة للاجئين الفلسطينيين لحين التوصل إلى حل عادل ودائم بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واستجابة لبواعث القلق جراء الوضع الحرج الذي تواجهه الوكالة نتيجة زيادة الطلب على خدماتها، ونتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في المنطقة، مما يتطلب من الوكالة التعامل مع أزمات متفاوتة الشدة في مناطق عملياتها الخمس. وقد اشترك الأمين العام للأمم المتحدة وأمين عام جامعة الدول العربية في رئاسة اجتماع خاص لمجموعة من داعمي الوكالة عقد على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، حيث ركز على تعزيز إسهامات البلدان العربية في الميزانية العادية

للوكالة، كما تجدر الإشارة إلى الاجتماع الاستراتيجي الرفيع المستوى الذي تنظمه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سنويا حيث تستضيف خلاله مديري التعليم وغيرهم من المسؤولين وممثلي المجتمع المدني، من الدول المضيفة لمناقشة كيفية تطوير الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين من أجل التخفيف من محنتهم ومساعدتهم على تأمين سبل عيش مستدامة.

وفي خطوة هامة لضمان حماية الأطفال في العالم العربي، دخلت جامعة الدول العربية ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في اتفاق لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في العالم العربي، وذلك على هامش أعمال الشق الرفيع المستوى للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، حيث وقع الأمين العام لجامعة الدول العربية ونائب الأمين العام للأمم المتحدة على اتفاق للتعاون. وهذه خطوة جادة لتهيئة عالم عربي يتمكن فيه الأطفال الذين هم مستقبل المنطقة من النمو في سلام، في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية خلال السنوات الأخيرة.

يضاف إلى ذلك أنه في أيار/مايو ٢٠١٣، أطلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتعاون مع منظمة العمل العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الاستراتيجية الإقليمية لحماية المرأة العربية: الأمن والسلام كخطوة أساسية على طريق رفع وعي المسؤولين والأطراف الفاعلة ذات الصلة بالقرارات الدولية والإقليمية ووضعها موضع التنفيذ، وتجديد الالتزامات بالمرأة والأمن والسلام، وتحديد سبل معالجة التحديات والمستجدات. كما نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وجامعة الدول العربية في بداية هذا العام مؤتمراً إقليمياً بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقة. وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى التعاون الدائم بين المفوضية والأمانة العامة للجامعة العربية من حيث تقديم المشورة الفنية بشأن أساليب عمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، التي اعتمد نظامها الأساسي في مؤتمر القمة العربية المعقود في الدوحة في آذار/مارس ٢٠١٣.

إن ما تم سرده هو جزء يسير من أوجه التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية خلال العامين الأخيرين، حيث أن هناك تعاوناً وثيقاً وبرامج وأنشطة مشتركة في مجالات كثيرة، منها مكافحة المخدرات ومنع الجريمة والإرهاب ومكافحة الاتجار بالبشر ومكافحة الفساد، والمجالات القانونية كافة، كما هو الشأن في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي الختام، أود أن أشكر السيد سفير المغرب على تقديم مشروع القرار A/69/L.9، وأنضم إليه في المطالبة بأن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥/٥٤ الصادر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أعطي الكلمة الآن للسيد فيكتور تفيركون، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

السيد تفيركون (منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما سرور ويشرفني كثيراً أن أخاطب الجمعية العامة كممثل لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، على دعوته وعلى تقريره الوافي بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (A/69/228). ونحن نقدر هذا التعاون تقديراً كبيراً، ونود أن نراه معززاً في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك. ويسرنا للغاية أيضا أن مشروع القرار A/69/L.14، المعروض على

الجمعية العامة لاعتماده، يعبر عن التفاعل المتزايد بين المنظمتين ويوفر مبادئ توجيهية مفيدة لمساعينا المشتركة في المستقبل.

وفي الأشهر الأخيرة، كانت منطقتنا محط اهتمام دولي، حيث اجتزنا أزمة دولية، هي الأهم منذ عقود. وفي منظمتنا للتعاون الاقتصادي، نأمل أن تعود الأمور إلى طبيعتها سريعاً، ونحن مستمرون في التركيز على عملنا، انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن جهودنا سوف تساعد على تعزيز ما هو إيجابي وديناميي وبناء في منطقة البحر الأسود الأوسع نطاقاً. وتعزيز التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، وفقاً لميثاق المنظمة، هو إسهامنا الملموس في السلام والاستقرار والازدهار، وفي ظل الوضع الحالي، فإننا نعتبر نهج المنظمة العملي الذي يركز على النتائج يكتسب أهمية متزايدة. ونعتزم مواصلة اتباع نفس النهج بالدعم القيم والضروري لجميع الدول الأعضاء من أجل زيادة كفاءة منظمتنا وفعاليتها وتحقيق نتائج ملموسة لصالح شعوب منطقتنا كافة. وفي هذا السياق، أود أن أعرض على الجمعية العامة بإيجاز بعض الأولويات الرئيسية لمنظمتنا في الفترة الحالية.

أولويتنا الأولى هي تسريع تنفيذ ”جدول الأعمال الاقتصادي لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود: نحو شراكة معززة للمنظمة“، وهي وثيقة استراتيجية أقرتها الدول الأعضاء في عام ٢٠١٢، تعكس التزامها بتعزيز الرسالة الاقتصادية للمنظمة. وفي هذا السياق، فإن أهدافنا ذات الأولوية في التعاون الإقليمي الاستراتيجي تشمل مجالات مختلفة للنشاط، بما في ذلك النقل؛ والتجديد المؤسسي والحكم الرشيد؛ والتجارة والتنمية الاقتصادية؛ والخدمات المصرفية والتمويل؛ وحماية البيئة؛ والتنمية المستدامة؛ والطاقة، بما فيها الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

أولويتنا الثانية تتمثل في المضي قدماً في تفعيل وحدة إدارة المشاريع في إطار الأمانة الدولية الدائمة للمنظمة. وملامح تلك المبادرة الناضجة تتضح تدريجياً وسوف تساعد على تحسين موقع المنظمة فيما يتعلق بتصميم المشاريع، والتنافس في الحصول على التمويل، والتعاون مع المنظمات الشريكة في الأنشطة المشتركة. ومن خلال نشاط وحدة إدارة المشاريع، واستخدام الموارد البشرية المتاحة في المنظمة بالفعل، فإننا نهدف إلى المساعدة في صياغة وإعداد مقترحات المشاريع في المجالات المذكورة، ودعم تطويرها وتنفيذها، أيضا من خلال تأمين التمويل من أطراف ثالثة، وذلك بعد إقرارها من قبل الدول الأعضاء.

والأولوية الثالثة في جدول أعمالنا تتمثل في تعزيز أنشطة أفرقة العمل في المنظمة، والتي تشكل جوهر مهامها. وفي نفس الإطار، نهدف إلى زيادة التعاون مع الهيئات ذات الصلة بالمنظمة، كخطوة ضرورية لتعزيز فعالية منظمتنا ووضوح رؤيتها. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن منظمتنا متعددة الأوجه، إذ تضم أيضا جمعية برلمانية ومجلساً للأعمال، ومصرفاً للتجارة والتنمية في منطقة البحر الأسود ومركزاً دولياً لدراسات البحر الأسود. ومن خلال أنشطة أجهزتها ذات الصلة، تثبت منظمة التعاون الاقتصادي فائدتها ومرونتها في ظل المشهد السياسي المتغير وقدرتها على تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي.

وهدفنا التالي هو زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية المماثلة، كمبادرة أوروبا الوسطى، ولجنة الدانوب، والاتحاد من أجل المتوسط، والمؤتمر البرلماني لمنطقة بحر البلطيق وغيرها. وثمة هدف آخر يتمثل في زيادة فعالية وكفاءة الأمانة الدولية الدائمة لمنظمتنا. وقد شهد هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإنشاء تلك الأمانة في آذار/مارس ١٩٩٤ كمؤسسة تهدف للنهوض بمبادئ وأهداف منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود وتقديم الدعم لأنشطتها.

ومنظمة التعاون الاقتصادي ملتزمة بتعزيز التعاون المثمر مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وخاصة تطوير

مشاريع عملية وموجهة نحو تحقيق النتائج في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وفي ذلك الصدد، فإننا سعداء للغاية بزيادة التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والمنظمات التالية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق العالمي للأحياء البرية. ونحن سعداء أيضا بعلاقات العمل التي تربط بيننا ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي ومنظمة السياحة العالمية، والتي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحر الأسود.

وفي ذلك السياق، فإننا راضون أيضا عن النتائج التي حققها برنامج تعزيز التجارة والاستثمار في منطقة البحر الأسود، بوصفه أول مشروع شراكة بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد أطلق في عام ٢٠٠٦ بدعم من اليونان وتركيا. وهو من الأمثلة الجيدة على التعاون الملموس بين المنظمتين ومن المتوقع أن يتيح نقل المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة إلى اسطنبول مزيدا من فرص التفاعل وتعزيز التعاون بينهما.

وفي مجال النقل، تواصل المنظمة اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين نقل البضائع برا بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي للنقل البري ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وفي ذلك السياق، أود أن أشير بصفة خاصة إلى إدخال مشروع الشهادات الدولية لوزن المركبات، والذي من شأنه أن يخفّض بشكل كبير وقت الانتظار على حدود البلدان المعنية، علاوة على تيسير النقل العابر والثنائي للبضائع. وفيما يتعلق بتلك الوثائق، أود أن أهنئ بشكل خاص جمهورية مولدوفا، بوصفها أول دولة تُدخِل تلك الشهادة بين الدول الأعضاء في المنظمة.

وتعاوننا مع لجنة الأمم الاقتصادية لأوروبا متطورٌ كثيرا، بوجه خاص في إطار اتفاق التعاون المبرم بين المنظمتين في عام ٢٠٠١. ونواصل أنشطتنا الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق التعاون بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المبرم في عام ٢٠٠٢ واتفاق العلاقة بين اليونيدو والمنظمة لعام ١٩٩٧. ويسرّنا أيضا بدء التعاون بين المنظمة والمركز الدولي لتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية التابع لليونيدو، مع التركيز على الطاقة والبيئة.

وفيما يتعلق بمكافحة الجريمة، فما زلنا نتعاون بشكل مجد مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أعقاب وضع واعتماد خطة العمل الإقليمية للمنظمة في عام ٢٠٠٨ بهدف تعزيز استجابة العدالة الجنائية للاتجار بالأشخاص في منطقة البحر الأسود، في إطار مشروع مشترك بين المكتب والمنظمة.

وتمكنا هذا العام أيضا من بدء مرحلة جديدة من التعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ووضع الصيغة النهائية لإطار التعاون مع منظمة السياحة العالمية، علاوة على التوقيع على مذكرة ذات صلة على هامش اجتماع وزراء السياحة الذي نظمته الرئاسة الهيلينية لمكتب منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وأصبحت المنظمة عضوا في مجموعة أصدقاء تحالف الأمم المتحدة للحضارات في عام ٢٠٠٩. ويمكّنها ذلك من الإسهام في تحقيق أهداف التحالف، عن طريق دعم المشاريع التي تهدف إلى بناء الجسور بين مختلف الثقافات والمجتمعات المحلية وتعزيز التبادل والتعاون الثقافيين. وفي ظل المشهد الدولي الناشئ هذا، تضطلع المنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية على وجه الخصوص، بدور هام للغاية. ولكل من

تلك المنظمات خصائصها التي تحددها المناطق والعضوية المعنيتان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على أهمية تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي، فضلا عن التأكيد على استعدادنا لاتخاذ خطوات ملموسة نحو تطوير شراكة تعود بالمنفعة المتبادلة على كلا الطرفين. وأود أيضا أن أدعو الوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، بهدف مواصلة البرامج وإيجاد أوجه التآزر الرامية إلى إعداد وتنفيذ المشاريع المشتركة.

وأود قبل أن أختتم بياني، أن أعرب عن الشكر والإشادة التي تستحقها عن جدارة الجمهورية الهيلينية لما قدمته من توجيه ودعم، بصفتها الرئيس الحالي لمكتب المنظمة خلال الأشهر الستة الماضية، ولإعداد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/69/L.14 الذي أصبحت هذه الجمعية على وشك اعتماده. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني العميق لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، وللدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي شاركت في تقديم مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ذ).

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/69/L.8 و A/69/L.9 و A/69/L.10 و A/69/L.12 و A/69/L.13 و A/69/L.14 و A/69/L.16.

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بافليتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تشرع الجمعية العامة في اعتماد مشروع القرار A/69/L.10 المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة“ أود أن أدلي بالبيان التالي:

بداية، لا مناص من التأكيد على أن رابطة الدول المستقلة قد أثبتت ترددا وعجزا تامين في اتخاذ التدابير السياسية المناسبة في مواجهة العدوان الذي تشنه إحدى كبار الدول الأعضاء في تلك المنظمة الإقليمية على أوكرانيا، وهو عدوان أسفر عن احتلال جزء من إقليم بلدنا. وما تزال الرابطة تتظاهر بأن الاتحاد الروسي لا يثير نزاعا ضد دولة مجاورة، في انتهاك وحشي لميثاق الأمم المتحدة وميثاق رابطة الدول المستقلة على حد سواء. ولذلك السبب، لا يمكننا النظر إلى الرابطة على أنها قادرة على النهوض على نحو مناسب وفعال بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في المنطقة، وخاصة في سياق الفصل الثامن. ونود أن نشير أيضا إلى أن أوكرانيا لا تعمل على تنسيق سياستها الخارجية مع تلك المنظمة الإقليمية. وعلى النقيض من الصيغة الواردة في المذكرة التوضيحية المرفقة مع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/69/141، فإن أوكرانيا ليست دولة عضوا في الرابطة ولم نوقع أو نصدق على ميثاق الرابطة.

ولم توقع أوكرانيا على قرار مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة المتخذ في عشق أباد في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بشأن تدابير معينة ترمي إلى ضمان الاعتراف الدولي برابطة الدول المستقلة وهيئاتها القانونية فيما يتعلق بمنح الرابطة مركز المراقب في الجمعية العامة. وبالامتناع عن التوقيع، تصرفت أوكرانيا على أساس الإعلان الصادر عن البرلمان في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن إبرام الاتفاق المتعلق

برابطة الدول المستقلة، الذي نص على رفض أوكرانيا منح الرابطة مركزا يجعلها شخصا من أشخاص القانون الدولي.

يود وفد أوكرانيا أن يلفت الانتباه إلى حقيقة أن الوثائق الأساسية لرابطة الدول المستقلة – أي اتفاق إنشاء رابطة الدول المستقلة، وبروتوكول ألما – آتا، وميثاق رابطة الدول المستقلة – لا تمنح الرابطة مركزاً يحوز سمات شخص من أشخاص القانون الدولي. إن رابطة الدول المستقلة تشكيل دولي خاص مشترك بين المناطق لا يفتقر إلى مركز محدد فحسب، بل في الحقيقة يشمل تحالفاً عسكرياً وسياسياً منشأ على أساس معاهدة الأمن الجماعي، الموقعة في طشقند في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢، والتي لا تلزم سوى بعض الأعضاء في الرابطة.

في ظل هذه الظروف، ستمتنع أوكرانيا عن التصويت على مشروع القرار A/69/L.10، وتحديداً، على أساس أن رابطة الدول المستقلة، في تعاونها مع الأمم المتحدة، لا تمثل قانوناً سوى تلك البلدان في الرابطة التي وقعت وصدقت على ميثاق رابطة الدول المستقلة المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

وبأخذ جميع تلك الحقائق في الاعتبار، ترى أوكرانيا أن اعتماد مشروع القرار A/69/L.10 ينبغي ألا يُفسَّر على أنه اعتراف بالرابطة كنوع من الترتيبات الإقليمية حسب التعريف الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أي أنْ يمكن اعتبارها مسؤولة عن التعامل مع المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما فيما يتعلق بإجراءات الإنفاذ تحت سلطة مجلس الأمن.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية): يود وفد بلدي أن يقدّم شرح تصويتٍ لمشروع القرار A/69/L.16، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية“.

إن الجمهورية العربية السورية هي دولة طرف وكامل العضوية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتشارك في اجتماعات المنظمة وتنخرط في المناقشات حول القضايا المختلفة فيها كأية دولة طرف أخرى. لقد حرصت الجمهورية العربية السورية منذ انضمامها إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على الالتزام بكافة متطلبات عملية الانضمام وبقرارات المجلس التنفيذي للمنظّمة. ونفّذت كل ما هو مطلوب منها من التزامات وقبل الموعد المحدد. كما أبدت سوريا في تعاملها مع البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والمعنية بالقضاء على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ومفتشيها وكوادرها كل أشكال التعاون والتنسيق، بالرغم من أن البيئة التي تم العمل فيها لم تكن بالعادية كما يعرف الجميع. إن النجاح الذي تحقق بالتخلص الكامل من برنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا لم يكن ليتم لولا التعاون البنّاء الذي قدّمته الحكومة السورية.

لقد تم العمل على مشروع القرار المذكور A/69/L.16 بانتقائية. فهو قرار فنّي اعتيادي دأبنا على التصويت لصالحه في الدورات السابقة، وقد تمت إضافة فقرة تعني سوريا دون التشاور معنا، ودون إعطاء الوقت المناسب لدراسة المشروع. وهذا أمر يثير الشكوك في نوايا الدول التي أعدّت المشروع والدول المتبنية له، في استهداف سوريا والاستمرار في تسيس الموضوع من خلال تناوله في الجمعية العامة، في حين أنه من المفترض أن يكون محصوراً بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. علماً أن مشروع القرار A/69/L.16 يجب أن يكون أيضاً مشروعاً فنياً بحتاً، ولا يتطرّق لدول بعينها. إن الخلط بين ما هو فنّي وما هو سياسي هو خروج عن المألوف ومن شأنه تكريس سابقة ويدل على وجود استهداف متعمّد لبلادي، وهذا أمر مرفوض من قبل الحكومة السورية.

إن كل مشاريع القرارات المتعلقة بالتعاون بين المنظمات الدولية خلت من الإشارة إلى دول بعينها، والسؤال هنا هو لماذا التركيز على سوريا في ظل الإنجاز غير المسبوق في تاريخ المنظّمة والذي تحقق بفضل التعاون السوري. تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً مطالبتها بوقف تسييس هذا الملف. لم يعد في سوريا برنامج للأسلحة الكيميائية. فقد انتهى هذا الملف وأصبح من الماضي. وما تبقى من مواضيع فنية تقوم سوريا بمتابعتها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بروح من التعاون البنّاء، وانطلاقاً من ذلك فإننا لا نرى أي مبرر على الإطلاق لإدراج الفقرة العاملة ٢ في مشروع القرار A/69/L.16، لأن هذا يعكس التسييس اللاموضوعي والمستمر والنهج الانتقائي المتبع من قبل دول معروفة لكل ما يتعلّق بسوريا. بناء على ما سبق، فإن وفد الجمهورية العربية السورية سيقوم بالتصويت بالامتناع على الفقرة العاملة ٢ من مشروع القرار A/69/L.16.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشرح موقف وفد بلدي قبل التصويت على مشروع القرار A/69/L.16، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية“. إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها الضحية الرئيسية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في التاريخ الحديث، تولي أهمية كبيرة على التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، ما فتئت إيران تدعم وتساهم في العمل الفعال لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وستواصل القيام بذلك.

وبناء على الموقف المبدئي، سيصوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار A/69/L.16 في مجموعه. ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يعرب عن استيائه الشديد من حقيقة أن مقدم مشروع القرار تجاهل وأغفل تماماً ممارسة متبعة وأساليب عمل تقليدية في إعداد نص هذا العام لمشروع القرار. لقد تم إعداد المشروع وتعميمه دون إجراء أي مشاورات شفافة وشاملة. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار، الذي عمم قبل بضعة أيام فقط، يتضمن بعض الإشارات الموضوعية المتعلقة بالتطورات الجارية في تنفيذ الاتفاقية في الجمهورية العربية السورية.

ونظراً لعدم توفر ما يكفي من الوقت للنظر في مشروع القرار الجديد والأحكام الموضوعية من جانب السلطات المعنية في عاصمتنا، طلبنا، بروح من حسن النية، أن يرجئ مقدم مشروع القرار البت فيه من أجل تمكين الوفود المعنية من التشاور مع عواصم بلدانها والحصول على التعليمات المناسبة. ونأسف لأن مقدم مشروع القرار تجاهل هذا الطلب وقرر الشروع في البت في مشروع القرار. ولذلك، فإن وفد بلدي ليس في وضع يسمح له بالتصويت مؤيدا للفقرة ٢ من مشروع القرار، التي تشمل الأحكام الموضوعية. وندعو المقدّم إلى استعراض نهج صياغة مشروع القرار هذا وعرضه في العام المقبل، وتجنب تحويل القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء منذ وقت طويل إلى نص موضوعي ومثير للجدل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

نشرع الآن في التصويت على مشاريع القرارات A/69/L.8، و A/69/L.9، و A/69/L.10، و A/69/L.12، و A/69/L.13، و A/69/L.14، و A/69/L.16.

مشروع القرار A/69/L.8 معنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود الإعلان عن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/69/L.8، انضمت جورجيا، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، إلى قائمة مقدميه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.8؟

اُعتمد مشروع القرار A/69/L.8 (القرار ٦٩/٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/69/L.9 معنون ''التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية''.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/69/L.9، المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية''، أود، بالنيابة عن الأمين العام، أن أسجل البيان التالي عن الآثار المالية، وذلك وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

تود الجمعية العامة في الفقرة ٧ من مشروع القرار A/69/L.9 أن تؤكد مجددا على أهمية عقد الاجتماع الثالث عشر بشأن التعاون بين ممثلي أمانات منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال عام ٢٠١٦، والذي سيتم الاتفاق على موعد ومكان انعقاده في الوقت المناسب بين الأمانتين. وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ٧، من المقرر عقد الاجتماع العام الثالث عشر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في عام ٢٠١٦. ومن المفهوم أن جميع المسائل المتعلقة بالاجتماع، بما في ذلك موعد انعقاده وشكله وطريقة تنظيمه ونطاقه، لم تُحدد بعد.

وبناء عليه، ولعدم وجود طرائق مطروحة لعقد الاجتماع، لن يتسنى في الوقت الحاضر تقدير ما سيترتب على الاحتياجات اللازمة للجلسات والوثائق من آثار محتملة من حيث التكلفة. وفور البت في طرائق عقد الاجتماع وشكله وطريقة تنظيمه، سيقدم الأمين العام التكاليف ذات الصلة بهذه الاحتياجات وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وعليه، فإن اعتماد مشروع القرار A/69/L.9 لن يترتب عليه أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.9؟

اُعتمد مشروع القرار A/69/L.9 (القرار ٦٩/٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/69/L.10 معنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.10؟

اُعتمد مشروع القرار A/69/L.10 (القرار ٦٩/١٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/69/L.12 معنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.12؟

اُعتمد مشروع القرار A/69/L.12 (القرار ٦٩/١١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/69/L.13 معنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.13؟

اُعتمد مشروع القرار A/69/L.13 (القرار ٦٩/١٢).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/69/L.14 معنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود''.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود الإعلان عن أنه منذ تقديم مشروع

القرار A/69/L.14، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: إسبانيا وألمانيا والجبل الأسود وهنغاريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.14؟

اُعتمد مشروع القرار A/69/L.14 (القرار ١٣/٦٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/69/L.16، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود الإعلان عن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/69/L.16، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إيطاليا، البرتغال، بلغاريا، بولندا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل على الفقرة ٢ من مشروع القرار A/69/L.16 وعلى مشروع القرار A/69/L.16 ككل. سأطرح أولا الفقرة ٢ من مشروع القرار A/69/L.16 للتصويت.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كندا، شيلي، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، السويد، سويسرا، تايلند، توغو، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

جزر البهاما، بيلاروس، الكاميرون، مصر، غيانا، جمهورية إيران الإسلامية، ليبيا، الجمهورية العربية السورية.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٢ من منطوق القرار بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت.

[وقامت لاحقا وفود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وغيانا، والفلبين، وليبيا، ومصر بإبلاغ الأمانة العامة بأنها كانت تعتزم التصويت مؤيدة.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.56 ككل، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية“. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام، زمبابوي

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

غيانا

اعتمد مشروع القرار A/69/L.16 بأغلبية ١٠٨ أصوات مقابل لا شيء، وامتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ١٤/٦٩).

[وقامت لاحقا وفود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وغيانا، والفلبين، وكمبوديا بإبلاغ الأمانة العامة بأنها كانت تعتزم التصويت مؤيدة.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت على القرار المتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تود ليتوانيا أن تدلي ببيان تعليلا لموقفها بعد اتخاذ القرار ١٢/٦٩ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

شهدنا المرة تلو المرة الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في تعزيز تسوية النزاعات، ومفاوضات السلام، وجهود الوساطة، وغير ذلك من المسائل التي تتعلق بالسلام والأمن الدوليين. إن الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والعديد من المنظمات الأخرى تعمل عن كثب مع الأمم المتحدة على مدى سنوات الآن. لذلك نرحب باتخاذ القرارات

بشأن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ونؤيد تطوير علاقات الأمم المتحدة معها.

وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على أن تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، واحترام القواعد القانونية الدولية و مبادئ السلوك المقبولة دوليا يجب أن تكون في صميم شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. لقد انتهكت تلك المبادئ والقواعد مرارا من جانب أحد الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، الذي ضم جزءا من جاره ويواصل تمويل ودعم الأنشطة العسكرية غير القانونية ضد الدولة المجاورة. ويتعارض ذلك السلوك مع كل ما يمثله تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية.

ونكرر الإعراب عن القلق الشديد إزاء محاولة روسيا إعادة رسم حدود أوروبا في القرن الحادي والعشرين ومن ثم نحيط علما بقلق بالغ بالنص المعتمد اليوم فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وندعو روسيا إلى وقف الأعمال العدائية ضد أوكرانيا والتقيد بالقانون الدولي وبميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة الدول المجاورة ووحدتها واستقلالها ووحدة أراضيها. لا يمكن لروسيا أن تتقدم بأية مطالبات بشأن حفظ السلام أو بناء السلام في المنطقة، نظرا لأن إجراءاتها هي السبب الأساسي للنزاع في أوكرانيا.

ونحث الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أن تدعو روسيا إلى العودة إلى قواعد السلوك المقبولة دوليا ووضع حد للهجمات التي شنتها على أراض الدولة المجاورة.

السيد سيلان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إن تركيا ملتزمة بتحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل؛ وتفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، بوصفها الصك الدولي الوحيد الملزم قانونا الذي يحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وتواصل تركيا تعاونها الفعال مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

كما أن تركيا مقتنعة بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أداة هامة للتصدي لمختلف تحديات نزع السلاح وعدم الانتشار. واستنادا إلى هذا الفهم، شاركنا في تقديم القرار ٨/٦٧، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية“ الذي اتخذ بتوافق الآراء في عام ٢٠١٢.

بيد أن التطورات المثيرة للقلق التي وقعت في الجمهورية العربية السورية – تحديدا، الاستخدام المنتظم والمستمر للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين من جانب قوات النظام – منذ اتخاذ الجمعية العامة ذلك القرار يلزمنا بالنظر إلى المسألة من منظور مختلف.

من وجهة نظر تركيا، أصبحت زيادة التركيز على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بسوريا أكثر أهمية ويجب أن تكون أكثر صرامة وفعالية من أجل الحيلولة دون استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية وإجبار النظام على الامتثال التام لالتزاماته. وينبغي القيام بالمزيد في سوريا فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لذلك نعتقد أنه كان يجدر بالقرار ١٤/٦٩ أن يشير بشكل أوضح إلى تلك القضايا المعلقة، الأمر الذي كان بالتأكيد سيضمن مشاركة تركيا في تقديمه مرة أخرى. ومع ذلك فإننا أيدنا القرار، آخذين في الاعتبار أن التعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية سيساعد على تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار في ميدان الأسلحة الكيميائية. ويتعين على جميع الدول الأعضاء تعزيز ذلك التعاون. غير أننا نرى أنه من اللازم الإدلاء بالملاحظات التالية.

أولا، إن القرار لا يتضمن أي إشارة إلى استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، الأمر الذي يجب أن ينظر إليه باعتباره أكثر المسائل إلحاحا في سياق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفقا لما لدينا من معلومات، شنت قوات النظام في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في جوبر هجوما آخر بالكلور ضد المدنيين، مما أدى إلى وقوع قتلى وجرحى.

وبالرغم من أن القرار يشير إلى البعثة المعنية بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، التي أوفدت للتحقيق في الهجمات التي وقعت في الغوطة في آب/أغسطس ٢٠١٣، والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والمعنية بالقضاء على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، لكنه لا يشير إلى بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي ما زالت ولايتها سارية، والتي يتضمن تقريرها الثاني نتائج واستنتاجات هامة عن استمرار خطر الأسلحة الكيميائية في سوريا. وبالنظر إلى الولاية الصريحة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إبلاغ أجهزة الأمم المتحدة المعنية عن حالات عدم الامتثال في سوريا بموجب أحكام القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، فإن تركيا مقتنعة بأن إحالة هذا التقرير إلى مجلس الأمن سيكون دلالة هامة على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتركيا مقتنعة بأنَّ إحالة التقرير المذكور إلى مجلس الأمن ستكون علامة هامة على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

أخيراً وليس آخراً، فإنه بينما يشير القرار إلى أنَّ البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد انتهت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فإنه لا يتضمن أية إشارة إلى المرافق السورية المتبقية لإنتاج الأسلحة الكيميائية، ولا إلى مسألة الإعلانات غير الدقيقة وغير الكاملة الصادرة عن النظام في ما يتعلق بتفكيك برنامج أسلحته الكيميائية. لذا، تعتقد تركيا اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن لأحد القول إنَ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد حقق هدفه النهائي في سوريا ما لم تُعالَج تلك الفجوات وحالات التضارب وعدم الاتساق معالجة كاملة بصورة موثوقة، وهذا لزام على النظام. وينبغي ألاَّ ننسى أنَّ كل تأخير وكلَّ ثغرة في تدمير قدرات الأسلحة الكيميائية المتبقية لدى سوريا يطلقان يد النظام لزيادة قمعه الوحشي ضد أبناء شعبه أنفسهم.

إنَّ قدرات الأسلحة الكيميائية المتبقية لدى النظام السوري واستخدام العوامل الكيميائية ضد المدنيين يشكِّلان انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ويواصلان تقويض السلم والأمن الدوليين. لذا، فإنهما سيظلاَّنّ يشغلان جدول أعمال الأمن الدولي، وستبقى القضية السورية مفتوحة.

السيد أغاساندیان (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنُّون لوفد هولندا على التحضير للقرار ١٤/٦٩، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية“.

واستناداً إلى روح التعاون والتفاعل البنَّاء، أيدنا الاعتماد التوافقي لهذه الوثيقة. لكننا نودّ أن نؤكد أنَّ مثل هذه القرارات العامة والتقنية ينبغي ألاَّ تتضمن إشارات إلى أية مسائل قطرية محددة. وإلا، فإنه سيتعين علينا أن نُضمِّن النص تدابير أخرى مكافئة تماماً في الأهمية للتحقيق في قضايا استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي رأينا أنَّ تناول الحقائق المحيطة بمنح جائزة نوبل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ كان من شأنه أن يجعل النص أكثر فعالية بكثير. ونحن نأسف لتجاهل طلبنا.

وعلى صعيد التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن ما يُسمَّى الملف السوري، نود أن

نذكر أنَّ هذا التحقيق قد أطلقته دمشق نفسها، والتي تعاونت إلى أقصى حد مع بعثة الخبراء الدوليين. ولو كانت هناك مسألة ما، لجرى التعبير عن ذلك بموضوعية في مشروع القرار.

السيد شياو يوي (الصين) (تكلم بالصينية): لقد صوت الوفد الصيني مؤيداً للقرار ١٤/٦٩، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والصين تقدِّر هذا التعاون الفعال. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه كان ينبغي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية القيام بدور رئيسي في تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، الذي يودّ أن يتكلم في ممارسة لحقّ الرد. فهل لي أن أذكِّر الأعضاء بأنَّ البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وأنه ينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية): يبدو أنَّ ممثل تركيا وممثل النظام التركي اعتاد مخالفة القواعد العامة التي تعمل من خلالها الجمعية العامة. فكونه أحد مقدمي القرار ١٤/٦٩، لا يحق له التحدث في شرح تصويت حول مشروع القرار.

كما يبدو أنَّ ممثل تركيا لديه معلومات عن أماكن ارتكاب جرائم استخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين وأفراد الجيش السوري فوق الأراضي السورية، إلاَّ أنه يتجاهل متعمِّداً تزويد بلاده ونظامه للمجموعات الإرهابية، ومنها تنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة أيضا، بمختلف أنواع الأسلحة في سوريا، ومنها السلاح الكيميائي، منذ حادثة استخدام غاز السارين في خان العسل ضد المدنيين السوريين في عام ٢٠١٣، وهذا تأكد من خلال وجود عناصر إرهابية كان بحوزتها لتران من غاز السارين فوق الأراضي التركية، في تجاهل وتواطؤ من قِبَل نظامه في أنقرة.

إنَّ ممثل النظام العثماني التركي يتجاهل ويتغاضى عن كل التقارير التي تشير إلى استخدام التنظيمات الإرهابية في كلٍّ من سوريا والعراق للسلاح الكيميائي. وهذا التغاضي دليل واضح على الشراكة والتحالف القائمَين بين النظام التركي وتلك المجموعات الإرهابية التي تتخذ من تركيا مقرَّاً لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوضح لممثل الجمهورية العربية السورية أنَّ تركيا لم تكن أحد مقدمي القرار ١٤/٦٩.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أنَّ الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود الفرعية (د)، (و)، (ز)، (س)، (ف)، (ث) و (ذ) من البند ١٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.